تقرير المنظمة عن مصايد الأسماك **وتربية الأحياء المائية رقم 1005**

FIPI/R1005 (Bi)

ISSN 2070-6987

تقرير

الاجتماع التشاوري في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا حول ضمان استدامة المصايد الصغيرة: الجمع
بين الصيد الرشيد والتنمية الاجتماعية، مسقط، سلطنة عمان، 26-28 مارس/ آذار 2012

تقرير المنظمة عن مصايد الأسماك **وتربية الأحياء المائية رقم 1005**

FIPI/R1005(Bi)

تقرير
الاجتماع التشاوري في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا حول
ضمان استدامة المصايد الصغيرة: الجمع بين الصيد الرشيد والتنمية الاجتماعية
مسقط، سلطنة عمان، 26-28 مارس/ آذار 2012

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
روما، 2012

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.
تمثل وجهات النظر الواردة في هذه المواد الإعلامية الرؤية الشخصية للمؤلف (المؤلفين)، ولا تعكس بأي حال وجهات نظر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

ISBN 978-92-5-007016-2

جميع حقوق الطبع محفوظة. وإنّ منظمة الأغذية والزراعة تشجّع نسخ ونشر المواد الإعلامية الواردة في هذا المطبوع. ويجوز عند الطلب استخدامه مجاناً لغير الأغراض التجارية. وقد يتوجّب دفع رسوم مالية لقاء نسخه بغرض إعادة بيعه أو لأغراض تجارية أخرى، بما في ذلك للأغراض التعليمية. وتقدم طلبات الحصول على إذن بنسخ أو نشر منتجات المنظمة المحميّة بموجب حقوق الطبع وغيرها من استفسارات عن الحقوق والتراخيص بالكتابة على عنوان البريد الإلكتروني:
copyright@fao.org أو إلـى:
Chief
Publishing Policy and Support Branch
Office of Knowledge Exchange, Research and Extension
FAO
Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy

© FAO 2012

إعداد هذه الوثيقة

هذا هو التقرير النهائي عن الاجتماع التشاوري لإقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا حول *ضمان استدامة المصايد الصغيرة: الجمع بين الصيد الرشيد والتنمية الاجتماعية*، الذي عقد في مسقط بسلطنة عمان في الفترة من 26-28 مارس/ آذار 2012. وهو الاجتماع الذي اشتركت منظمة الأغذية والزراعة في تنظيمه مع وزارة الزراعة والثروة السمكية في سلطنة عمان. كما تتضمن الوثيقة تقريراً موجزاً عن *الاجتماع الإقليمي بشأن تقليل تعرض مجتمعات الصيد واستزراع الأسماك إلى مخاطر الكوارث الطبيعية وتأثيرات تغير المناخ في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا* الذي عقد هو الآخر في مسقط بسلطنة عمان يوم 25 مارس/ آذار 2012.

ونتوجه بالشكر للمساهمات العينية والمالية في عقد حلقة العمل ونشر هذا التقرير إلى وزارة الزراعة في سلطنة عمان، ومشروع Yeosu الكوري، وحكومتي هولندا والسويد من خلال آلية دعم البرامج المتعددة الشركاء في المنظمة.

المنظمة
تقرير الاجتماع التشاوري في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا حول ضمان استدامة المصايد الصغيرة: الجمع بين الصيد الرشيد والتنمية الاجتماعية، مسقط، سلطنة عمان، 26-28 مارس/ آذار 2012.
تقرير المنظمة عن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، رقم 1005، روما، منظمة الأغذية والزراعة، 2012، 69 صفحة

نبذة

قامت أمانة المنظمة – كإستراتيجية أساسية لتطوير الخطوط التوجيهية الدولية بشأن المصايد الصغيرة، التي أوصت بها لجنة مصايد الأسماك في المنظمة عام 2011 – بعملية تشاورية واسعة مع الحكومات، والمنظمات الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، والصيادين، والعاملين في مجال الصيد ومجتمعاتهم. وعقدت حلقة عمل تشاورية لبلدان إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا في مسقط بعمان، في الفترة من 26 إلى 28 مارس/ آذار 2012: *حلقة عمل تشاورية إقليمية للشرق الأدنى وشمال إفريقيا بشأن وضع خطوط توجيهية وتأمين المصايد الصغيرة بصورةٍ مستدامة*. واستضافت وزارة الزراعة والثروة السمكية في سلطنة عمان هذا الاجتماع، بدعمٍ من المنظمة ومكتبها الإقليمي بالشرق الأدنى وشمال إفريقيا. وجاء هذا الاجتماع تكمله لسلسلة من المشاورات الإقليمية التي عقدت من قبل (في إفريقيا، وفي آسيا والمحيط الهادئ، وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي في أكتوبر/ تشرين الأول 2010).

أكدت حلقة العمل أهمية المصايد الصغيرة في الإقليم كعنصر مساهم في تخفيف وطأة الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وأن الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك الصغيرة ستكون أداة مهمة لضمان حوكمة وتنمية المصايد الصغيرة بصورةٍ مستدامة وفي هذا السياق لوحظ أن المصايد الصغيرة الموجودة في الإقليم تتصف بالتنوع الشديد فيما بين الأقاليم الفرعية والبلدان من حيث – مثلاً – نوع العوامل المؤثرة وعددها، وهياكل الإنتاج والتسويق، وموارد القطاع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الكثير من البلدان يمر الآن بمرحلة انتقال قد يكون لها تأثيراتها أيضاً على قطاع المصايد الصغيرة.

لابد من تشجيع المصايد الصغيرة وتمكينها من الحصول على الموارد اللازمة للمعيشة المستدامة. فالمصايد الصغيرة تمثل في أغلب الأحيان قيماً تقليدية وطريقة للحياة. ولاشك أن الحوكمة والتنمية المستدامة لهذا القطاع تتطلب جهوداً منسقة، بما في ذلك التنمية التنظيمية وتعزيز القدرات على جميع المستويات.

بيان المحتويات

الصفحة

موجز تنفيذي 1

مقدمة 3

افتتاح حلقة العمل 3

أطروحات عامة 4

خطوط توجيهية دولية لضمان استدامة المصايد – لماذا وكيف وماذا 4

الصكوك الدولية المتعلقة بالمصايد الصغيرة 6

الاجتماع الإقليمي لإدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ 9

مصايد الأسماك في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا 10

المصايد الصغيرة في شمال إفريقيا 12

مشروع التنمية المستدامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط الحرفية في المغرب وتونس 12

المناقشة 14

مناقشات مجموعات العمل 15

الترتيبات 15

المجموعة الأولى: حوكمة الحصول على الموارد، وإدارة الموارد، والإشراف 16

المجموعة الثانية: التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق العدل والمساواة 17

المجموعة الثالثة: إدارة مخاطر الكوارث وتغير المناخ 18

المجموعة الرابعة: ترابط السياسات والتنسيق والتعاون المؤسسي 20

استنتاجات حلقة العمل والطريق إلى المستقبل 21

المرفقات

المرفق 1: قائمة المشاركين 25

المرفق 2: جدول أعمال حلقة العمل 31

المرفق 3: قائمة المشاركين في مجموعات العمل 33

المرفق 4: تقرير موجز عن الاجتماع الإقليمي بشأن الحد من تعرض مجتمعات الصيد المحلية واستزراع الأسماك إلى مخاطر الكوارث الطبيعية تغير المناخ في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا 34

موجز تنفيذي

عقد الاجتماع التشاوري لإقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا بشأن *ضمان استدامة المصايد الصغيرة: الجمع بين الصيد الرشيد والتنمية الاجتماعية* في مدينة مسقط بسلطنة عمان في الفترة من 26-28 مارس/ آذار 2012. وقد عقد الاجتماع بالاشتراك بين منظمة الأغذية والزراعة ووزارة الزراعة والثروة السمكية في سلطنة عمان. وحضر حلقة العمل أكثر من 30 مشاركاً يمثلون الحكومات ومنظمات المجتمع المدني من 17 بلداً. كما شارك في الاجتماع موظفون من مقر منظمة الأغذية والزراعة، والمكاتب الإقليمية وشبه الإقليمية، وموظفو المشروعات كأشخاص معاونين.

أكدت حلقة العمل أهمية المصايد الصغيرة الموجودة في الإقليم كعنصر مساهم في تخفيف وطأة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي، والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية، وأن الخطوط التوجيهية الدولية للمصايد الصغيرة سوف تكون أداة مهمة لضمان حوكمة المصايد الصغيرة وتنميتها بصورةٍ مستدامة.

وفي هذا الصدد، أقرت حلقة العمل بأن:

- أن المصايد الصغيرة الموجودة في الإقليم تتصف بالتنوع الشديد فيما بين الأقاليم الفرعية والبلدان من حيث – مثلاً – نوع العوامل المؤثرة وعددها، وهياكل الإنتاج والتسويق، وموارد القطاع.
- الكثير من البلدان يمر الآن بمرحلة انتقال قد يكون لها تأثيراتها أيضاً على قطاع المصايد الصغيرة.
- لابد من تشجيع المصايد الصغيرة وتمكينها من الحصول على الموارد اللازمة للمعيشة المستدامة. فالمصايد الصغيرة تمثل في أغلب الأحيان قيماً تقليدية وطريقة للحياة. ولاشك أن الحوكمة والتنمية المستدامة لهذا القطاع تتطلب جهوداً منسقة، بما في ذلك التنمية التنظيمية وتعزيز القدرات على جميع المستويات.

قامت أربع مجموعات عمل بمناقشة موضوعات (1) حوكمة الحصول على الموارد والإشراف، (2) التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق العدالة والمساواة، (3) إدارة مخاطر الكوارث وتغير المناخ، (4) تناسق السياسات وتنسيق المؤسسات والتعاون. وتضمنت مجموعتا العمل الأخيرتين جوانب متكاملة في مجال البحوث والمعلومات والقدرات المطلوبة. وقام المشاركون في حلقة عمل باعتماد موجز المناقشات وأهم النتائج يوم 28 مارس/ آذار 2012.

وفيما يتعلق بتقديم المزيد من الدعم إلى قطاع المصايد الصغيرة ومواصلة عملية وضع الخطوط التوجيهية لهذه المصايد، اقترحت حلقة العمل ما يلي:

- تنظيم حلقة عمل، تضم كلاً من الحكومات ومجتمع منظمات المجتمع المدني لتناقش الاحتياجات الخاصة للمجموعات المعرضة للخطر في قطاع المصايد الصغيرة، مع التركيز على بعض المسائل مثل القضايا الجنسانية وتشغيل الشباب وعمالة الأطفال (عرضت إحدى منظمات المجتمع المدني في تونس استضافة حلقة العمل هذه).
- تنظيم اجتماعات تشاورية إضافية على المستويين شبه الإقليمي والقطري لزيادة الوعي بالحاجة إلى الحوكمة والتنمية المستدامين لقطاع المصايد الصغيرة،

والمساهمة بمدخلات في عملية وضع الخطوط التوجيهية لهذه المصايد. وأصحاب المصالح الإقليمية والقطرية مطالبون باتخاذ مبادرات لتنظيم مثل هذه الاجتماعات، بما في ذلك تحديد التمويل اللازم لها.

- ضرورة إدراج المناقشات الخاصة بقطاع المصايد الصغيرة والخطوط التوجيهية لها في جداول أعمال المنظمات الإقليمية ذات الصلة. كما ينبغي اللجوء إلى قنوات أخرى لزيادة الوعي بأهمية المصايد الصغيرة، مثل إقامة الشبكات واستغلال وسائل الإعلام العامة.
- ينبغي أن تتكفل الحكومات ومجتمع منظمات المجتمع المدني في الإقليم بالقيام بدورٍ ايجابي في المناقشات التي تدور في المنتديات العالمية حول موضوع المصايد الصغيرة. فالأمر بحاجة إلى تقاسم الخبرات المتراكمة سواء داخل الإقليم أو على مستوى العالم بأسره.

مقدمة

عقد الاجتماع التشاوري لإقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا بشأن *ضمان استدامة المصايد الصغيرة: الجمع بين الصيد الرشيد والتنمية الاجتماعية* في مدينة مسقط بسلطنة عمان في الفترة من 26-28 مارس/ آذار 2012. وقد عقد الاجتماع بالاشتراك بين منظمة الأغذية والزراعة ووزارة الزراعة والثروة السمكية في سلطنة عمان. وحضر حلقة العمل أكثر من 30 مشاركاً يمثلون الحكومات ومنظمات المجتمع المدني من 17 بلداً. كما شارك في الاجتماع موظفون من مقر منظمة الأغذية والزراعة، والمكاتب الإقليمية وشبه الإقليمية، وموظفو المشروعات كأشخاص معاونين. (أنظر قائمة المشاركين في المرفق 1) وتم توفير ترجمة فورية بين اللغتين العربية والإنكليزية في الاجتماع.

وقد عقدت حلقة العمل المشار إليها حتى يتسنى تقاسم السياسات والممارسات لدعم المصايد الصغيرة في الإقليم ومن ثم المساهمة في وضع الخطوط التوجيهية لهذه المصايد، التي تقوم أمانة المنظمة في الوقت الراهن بوضعها بالتعاون الوثيق مع شركائها. وبناء على ذلك، فإن النتائج المتوقعة لحلقة العمل هي تراكم الخبرات في الإقليم دعماً للمصايد الصغيرة؛ والمساهمة بتعليقات ومقترحات للمبادئ والمضامين العامة للخطوط التوجيهية للمصايد الصغيرة؛ والنظر في كيفية تنفيذ هذه الخطوط بصورةٍ فعالة في الإقليم. كما طُلب من حلقة العمل أن تعطي توصياتها فيما يتعلق بالخطوات التالية في عملية وضع الخطوط التوجيهية، بما في ذلك احتمال الحاجة إلى مزيد من المشاورات على المستويين القطري والمحلي. ويرد جدول أعمال حلقة العمل في المرفق 2.

وقد جاء هذا الاجتماع مكملاً لسلسلة من المشاورات الإقليمية التي عقدت من قبل (في إفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية والكاريبي في أكتوبر/ تشرين الأول 2010). وكما حدث في هذه المشاورات، فقد سبق حلقة العمل هذه اجتماع إقليمي ليوم واحد ركز على تقليل فرص التعرض لتأثيرات الكوارث وتغير المناخ على الصيادين، والعاملين في مجال الصيد، ومجتمعاتهم المحلية. وترد نتائج هذا الاجتماع أيضاً ضمن هذا التقرير (أنظر المرفق 4).

افتتاح حلقة العمل

بعد أداء الصلاة، ألقى السيد أحمد محمد المزروعي، القائم بأعمال المدير العام لإدارة تنمية الموارد السمكية بوزارة الزراعة والثروة السمكية كلمة الافتتاح نيابة عن سلطنة عمان. وشرح السيد المزروعي أهمية مصايد الأسماك لبلده، التي يعيش فيها 000 36 صياد. وقال أن حكومة عُمان ملتزمة بتنمية المصايد الصغيرة، وأعرب عن سروره لوجود الكثير من ممثلي الحكومات ومنظمات المجتمع المدني من بلدان الإقليم وقد اجتمعوا من أجل مناقشات هامة للخطوط التوجيهية للمصايد الصغيرة. وأعرب عن أمله في أن يسهم الاجتماع في صياغة المبادئ والأحكام الإرشادية حول كيفية تحسين قطاع المصايد الصغيرة لمصلحة المجتمعات المحلية لصغار الصيادين. وتوجه السيد المزروعي بالشكر إلى معالي الدكتور فؤاد جعفر السجواني وزير الزراعة والثروة السمكية، على رعايته ودعمه لحلقة العمل، وتمنى لجميع المشاركين في الحلقة مناقشاتٍ مثمرة.

ورحب السيد الزين المزامل، ممثل منظمة الأغذية والزراعة في عُمان بالمشاركين نيابةً عن المنظمة. وتوجه بالشكر للمشاركين على حضوره وذكّر بأن مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد التي ووفق عليها عام 1995، تتضمن من بين أهدافها تحسين مساهمة

مصايد الأسماك في تحقيق الأمن الغذائي وتخفيف وطأة الفقر. وأوضح أنه منذ عام 2003، أصبحت المصايد الصغيرة بنداً منفرداً في اجتماعات لجنة مصايد الأسماك في منظمة الأغذية والزراعة، اعترافاً بأهميتها كمصدر للدخل وإيجاد فرص للعمل. وأعلن أن أكثر من 90 في المائة من الصيادين وعمال الصيد في العالم هم من صغار العاملين، وأن نحو نصف من يعملون في هذا القطاع من النساء. كما أن إدماج مصايد الأسماك كعنصر مساهم في التنمية المستدامة التي تضع نهاية لتهميش هذا القطاع، هو أحد الأهداف المهمة. فالخطوط التوجيهية الخاصة بالمصايد الصغيرة تمثل خطوة رئيسية في هذا الاتجاه، وتلعب دوراً هاماً في زيادة الوعي ونقل المعرفة بهذا القطاع. وينبغي أن يشارك جميع أصحاب المصلحة في وضع هذه الخطوط التوجيهية، كما أن الغرض من هذا الاجتماع هو الإسهام في مضمون هذه الخطوط. وتوجه السيد المزامل بالشكر إلى سلطنة عمان، البلد المضيف، وإلى المشاركين في حلقة العمل، واختتم كلمته مؤكداً من جديد على أهمية الخطوط التوجيهية للمصايد الصغيرة كخطوة رئيسية نحو تحقيق تطلعات المجتمعات المحلية لصغار الصيادين.

وجه السيد Rolf Willmann كبير المسؤولين عن تخطيط مصايد الأسماك في منظمة الأغذية والزراعة كلمة إلى المشاركين ذكّر فيها بأن الإقليم بتاريخه الطويل وثرائه الثقافي في مصايد الأسماك الحرفية والمصايد الصغيرة يمكن أن يسهم بإرشاداتٍ هامة في عملية وضع الخطوط التوجيهية للمصايد الصغيرة. وقال إن الخطوط التوجيهية ينبغي أن تكمل مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد بالذات فيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ولاحظ أن المصايد الصغيرة تواجه تحدياتٍ صعبة مثل فقدان الموارد، بسبب الصيد الجائر وتدهور الموائل، والمنافسة من الأنشطة الاقتصادية الأخرى. ودعا إلى تغيير مسار هذه الاتجاهات لكي يقف القطاع على أقدام راسخة، وأن يحقق إمكانياته بالكامل في المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي، وتخفيف وطأة الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي. وقال أن الخطوط التوجيهية سوف تمثل أداة هامة في هذه العملية، وإن كان الأمر بحاجة إلى اجتماعات وتطورات أخرى لإحداث التغيير المطلوب. وقال إن المجتمع العالمي سوف يجتمع في ريودي جانيرو بالبرازيل في يونيو/ حزيران 2012 من أجل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة بعد مرور 20 عاما على انعقاده للمرة الأولى. (Rio+20). واختتم كلمته قائلاً أنه من المتوقع تتصدر مصايد الأسماك هذا المؤتمر، الذي سيتيح فرصة لتجديد الالتزامات والموافقة على الإجراءات التي تحقق مصايد مستدامة وحوكمة سليمة للمحيطات.

ورحب السيد Piero Mannini كبير مستشاري الأسماك في منظمة الأغذية والزراعة مرةً أخرى بالمشاركين في حلقة العمل، ووافق المشاركون في الاجتماع – بناء على اقتراح منه – على الرؤساء التالية أسماؤهم: السيد أحمد محمد المزروعي من عمان لليوم الأول، والسيد داهج المقداد من لبنان لليوم الثاني، والسيد يوسف عواتي من المغرب لليوم الثالث.

أطروحات عامة

خطوط توجيهية دولية لضمان استدامة المصايد – لماذا وكيف وماذا

قدمت السيدة Lena Westlund الاستشارية بمنظمة الأغذية والزراعة وصفاً لعملية وضع الخطوط التوجيهية للمصايد الصغيرة، بما في ذلك عرضاً عاماً للاجتماعات السابقة، والوضع الحالي والطريق إلى المستقبل، وأهم نتائج *حلقة العمل بشأن الخطوط التوجيهية الدولية لضمان استدامة المصايد الصغيرة* التي عقدت في المدة من 7-10 فبراير/ شباط

2012 في روما. وذكّرت بأهمية قطاع المصايد الصغيرة من حيث مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي وتخفيف وطأة الفقر، بل وكطريقة للحياة أيضاً. ورغم أنه مازال هناك تقصير في الاعتراف بأهمية القطاع، فقد كانت هناك خطوات مهمة في هذا الصدد لتحسين هذا الوضع، مثل انعقاد المؤتمر العالمي المعني بضمان استدامة المصايد الصغيرة[1]، الذي عقد في بانكوك عام 2008، والعملية التشاورية التي أفضت إلى موافقة الدورة التاسعة والعشرين للجنة مصايد الأسماك على تفويض منظمة الأغذية والزراعة بوضع صك دولي للمصايد الصغيرة، ألا وهو الخطوط التوجيهية لهذه المصايد.

وفي أعقاب هذا القرار، حدث تكثيف للعملية التشاورية بمشاركة قوية من جانب مجتمع منظمات المجتمع المدني[2]. وتجميعاً للمعارف والمعلومات المتوافرة، وتيسيراً لمواصلة المشاورات، قامت أمانة المنظمة بإعداد وثيقة للمناقشة بشأن خطوط توجيهية للمصايد الصغيرة في شهر يوليو/ تموز 2011[3]. وتحتوي هذه الوثيقة على مناقشة للاعتبارات العامة والمبادئ المختلفة التي يمكن أن تقوم عليها هذه الخطوط التوجيهية. كما أنها تعطي عرضاً عاماً للمجالات المواضيعية المختلفة – بناء على المشاورات التي دارت حتى الآن وغيرها من الأنشطة ذات الصلة – التي سبق أن اقترح أن تشملها الخطوط التوجيهية للمصايد الصغيرة. وينبغي أن تكون هذه الخطوط التوجيهية عالمية في تركيزها ولكن بتركيز خاص على البلدان النامية، وأن تشمل مصايد الأسماك الداخلية والبحرية معاً على امتداد سلسلة القيمة بأسرها، وأن تركز على تخفيف وطأة الفقر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، في إطار منظور من الحوكمة الجيدة والاستغلال المستدام للموارد. كما تحتوي وثيقة المنظمة للمناقشة بشأن الخطوط التوجيهية للمصايد الصغيرة على إشارات للصكوك والنهج والمبادرات الموجودة بالفعل.

وعقدت حلقة عمل في المدة من 7-10 فبراير/ شباط 2012 في مقر المنظمة في روما، جمعت ما يقرب من 30 مشاركاً يمثلون سلسلة طويلة من أصحاب المصلحة في المصايد الصغيرة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والحكومات، والمنظمات الإقليمية، وأجهزة مصايد الأسماك، والأكاديميات. وناقشت حلقة العمل مجموعة كبيرة من الموضوعات استناداً إلى وثيقة المناقشة الخاصة بالمصايد الصغيرة. وفيما يلي موجز بتوصيات مختارة صدرت عن حلقة العمل:

- إن **تشخيص** المصايد الصغيرة أمر صعب بسبب التنوع الشديد لهذا القطاع. ومع ذلك، فمن الممكن تحديد بعض المعايير ثم تفصيلها في السياق القطري والمحلي.
- أن الخطوط التوجيهية للمصايد الصغيرة سوف تكمل مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد. ومن بين أهم **المبادئ الإرشادية**: الحوكمة الجيدة، وحقوق الإنسان والعدل. كما ينبغي أن تأخذ هذه الخطوط في اعتبارها السلامة الاقتصادية، وأن تطبق نهج النظام الايكولوجي في إدارة مصايد الأسماك، بالإضافة إلى النُهج الكلية والمتكاملة.
- إن الأمر قد يحتاج إلى مفهوم جديد في إطار حوكمة الموارد: **سبل معيشة تقوم على حقوق المجتمعات المحلية**. وينبغي أن يشار إلى الحق في الموارد من

---

[1] أنظر *تقرير المؤتمر العالمي بشأن المصايد الصغيرة – ضمان استدامة المصايد الصغيرة: الجمع بين الصيد الرشيد والتنمية الاجتماعية*. بانكوك، تايلاند، 13-17 أكتوبر/ تشرين الأول 2008. تقرير المنظمة عن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية رقم 911، روما، المنظمة. 2009. 189 صفحة.

[2] أو http://sites.google.com/site/smallscalefisheries/ يمكن الحصول على تقارير من اجتماعات المشاورات من العنوان التالي: www.fao.org/fishery/ssf/meetings/selected-events/en

[3] (وباللغات الفرنسية والأسبانية والعربية www.fao.org/fishery/ssf/guidelines/en يمكن الحصول على الورقة من العنوان التالي: أيضاً).

الأراضي والموارد المائية، بل وإلى المعلومات والنظم القانونية والخدمات الاجتماعية.

- يمكن أن تحل نظم **الإشراف** محل نظم **التنفيذ** التقليدية، حيث يتم الجمع بين الحقوق في المصايد الصغيرة والمسؤوليات إزاءها.
- إن الأمر يحتاج إلى **نُهج كلية** ضماناً لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فالفقر قضية معقدة، ولا يشير إلى الدخل فقط، وإنما إلى فرص الحصول أيضاً على التعليم والخدمات الصحية والاجتماعية، وظروف العمل اللائقة، والمشاركة في صنع القرار.
- إن **إدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ** قضايا هامة لها تأثيراتها على جميع المجالات المواضيعية التي تتناولها الخطوط التوجيهية.
- إن **العدل والمساواة** يشيران إلى قضايا جنسانية، بل ويشيران أيضاً إلى قضايا مثل الهجرة وعمالة الأطفال والاهتمام بالمجموعات المعرضة للخطر. ولاشك أن الروابط بين العدل والمساواة لها أهميتها بالنسبة للتنمية على المدى البعيد.
- أنه لابد من اعتبار **البحوث والمعلومات والقدرات** قضايا رئيسية في الخطوط التوجيهية للمصايد الصغيرة. فالمعلومات تعادل القوة في أغلب الأحيان، ولا ينبغي الاكتفاء بتوفيرها فحسب، بل وتيسير حصول المجتمعات المحلية عليها.
- أنه لاشك في أن **ترابط السياسات وتنسيق المؤسسات** مسألتان هامتان لدعم تنمية قطاع المصايد الصغيرة. ولابد من إدراج احتياجات المجتمعات المحلية للمصايد الصغيرة في الخطط والاستراتيجيات الوطنية للتنمية.
- إن الخطوط التوجيهية للمصايد الصغيرة لن تصبح فعالة إلا إذا **نُفذت** ولابد من النهوض بمكانة المصايد الصغيرة لكي تحصل على دعم سياسي ومالي.

أصبح تقرير حلقة العمل التي عقدت في شهر فبراير/ شباط على وشك الانتهاء، وسوف يوفر مدخلات لإعداد المسودة الأولى والخطوط التوجيهية في أبريل/ نيسان 2012. وستكون هذه المسودة بمثابة الأساس لمواصلة المشاورات التي ستفضي إلى إعداد مشروع الخطوط التوجيهية للمصايد الصغيرة الذي سيطرح للتفاوض. والهدف هو أن يكون هناك نص جاهز لل لكي توافق عليه لجنة مصايد الأسماك في عام 2014.

الصكوك الدولية المتعلقة بالمصايد الصغيرة

قدم السيد Rolf Willmann كبير مسؤولي مصايد الأسماك في المنظمة عرضاً عاماً للصكوك الدولية المتعلقة بالخطوط التوجيهية للمصايد الصغيرة الذي أعدته السيدة Margret Vidar من مكتب الشؤون القانونية بالمنظمة. وإذا كانت هناك قائمة طويلة للصكوك ذات الصلة، فلعل أهمها هي: *مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان الأمم المتحدة الخاص بحقوق السكان الأصليين*. والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن التحقيق التدريجي للحق في طعام كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني (*الخطوط التوجيهية للحق في الأغذية*). وهناك أيضاً *الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، التي أبرمت مؤخراً من خلال لجنة الأمن الغذائي العالمي، والتي لها ارتباطات هامة بالمصايد الصغيرة والخطوط التوجيهية للمصايد الصغيرة (أنظر أيضاً الإطار رقم 1)*.

الإطار 1: أهم الصكوك الدولية ذات الصلة بالمصايد الصغيرة

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- الاتفاقية الدولية بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- إعلان بيجين وبرنامج عمل بيجين
- اتفاقية حقوق الطفل
- الاتفاق الدولي بشأن حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم
- إعلان الحق في التنمية
- إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، واتفاقية العمل في صيد الأسماك، والكثير من الاتفاقيات المتعلقة بالعهدين المذكورين أعلاه.
- اتفاقية منظمة العمل الدولي رقم 169 بشأن السكان الأصليين وشعوب القبائل
- إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن 21
- الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث وإطار عمل هيوغو
- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
- مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة وخطة عمل جوهانسبرغ
- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار
- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن المخزونات السمكية

لمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد – في أجزاء منها إن لم يكن كلها – أهميتها بالنسبة للمصايد الصغيرة، وهي تشير تحديداً إلى المصايد الصغيرة في أماكن عديدة منها، مثل الفقرة 6-18 بالذات التي تشير إلى أن إسهامات المصايد الصغيرة في خلق فرص عمل وإيجاد دخل، وتحقيق الأمن الغذائي، يجب أن تكون موضع اعتراف، وأنه ينبغي حماية حقوق الصيادين والعاملين في مجال الصيد، لاسيما هؤلاء الذين يعملون في المصايد المعيشية والمصايد الصغيرة والمصايد الحرفية.

ويتضمن *الإعلان العالمي لحقوق الإنسان* عدداً من الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأساسية. وقد سبقت الموافقة على نهج يقوم على حقوق الإنسان في التنمية، كنهج شامل لابد من تعميمه في منظومة الأمم المتحدة بأسرها. فالإعلان وغيره من الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان ترسي الأساس لنهج يقوم على حقوق الإنسان، وهو النهج الذي تضعه المنظمة في أغلب الأحيان في قصيدة تتكون الأحرف الأولى منها من: المشاركة، والمساءلة، وعدم التمييز، والشفافية، والكرامة الإنسانية، والتمكين، وسيادة القانون (الموارد). فإذا ترجمنا ذلك في سياق المصايد الصغيرة، قد يكون معناه، مثلاً:

- تمثيل أصحاب المصلحة وصغار الصيادين في أجهزة إدارة مصايد الأسماك؛
- إعطاء إدارة مصايد الأسماك إلى المجتمعات المحلية؛
- أن تتضمن التشريعات المتعلقة بمصايد الأسماك أحكاماً واضحة بشأن الأدوار والمسؤوليات المؤسسية لمختلف العناصر الفاعلة؛
- أن تكون هناك عقوبة وردع لأي مخالفات للقوانين المتعلقة بمصايد الأسماك؛
- أن تولي التشريعات الخاصة بمصايد الأسماك اهتماماً خاصاً إلى مجموعات السكان الأصليين، والنساء، والأقليات، وحماية الأطفال؛

- أن يكون هناك وضوح في تدابير إدارة مصايد الأسماك والاتصالات الخاصة بها، بما في ذلك الاهتمام بالصيادين التقليديين، والتفرقة بين عمليات الصيد ضيقة النطاق وعمليات الصيد واسعة النطاق؛
- نشر الحقوق في الحصص وحقوق الصيد الأخرى؛
- احترام تدابير التنفيذ في مصايد الأسماك لكرامة الإنسان؛
- أن توفر للصيادين والعاملين في مجال الصيد ظروف عمل تحفظ لهم كرامتهم؛
- أن يعرف صغار الصيادين حقوقهم الإنسانية وحقوقهم في الصيد، وكيف يطالبون بها؛
- أن يحصل صغار الصيادين على تعليم خاص وعام يساعدهم في تحسين معيشتهم؛
- أن تتخذ القرارات الخاصة بمصايد الأسماك طبقاً للقانون وعلى أساس من السلطة القانونية؛
- سهولة حصول الجميع على معلومات عن الموارد، بمن فيهم صغار الصيادين؛
- إيجاد ترتيبات خاصة يحصل صغار الصيادين بموجبها على العدالة

أما إعلان فيينا بشأن حقوق الإنسان – وهو أهم محصلة للمؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان الذي عقدته الأمم المتحدة في فيينا بالنمسا عام 1993، فقد أكد من جديد الاعتماد المتبادل بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان، وهو ما يعني أن الإنسان لا يستطيع أن ينظر إلى أي حق من حقوق الإنسان بمعزل عن الحقوق الأخرى. وقد أوضح الإعلان أن جميع حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة، وأنها مرتبطة فيما بينها ويعتمد كل منها على الآخر.

يحتوي إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية على أحكام هامة لتقرير المصير، والتنمية ''مع الهوية''، والموافقة الحرة والمسبقة عن علم، والحق في الأراضي والموارد الطبيعية، والحقوق الثقافية، والحقوق الجماعية.

ويعترف الحق في الغذاء (طبقاً لما جاء في *العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية*) بالحق في غذاء كاف (كجزء من حق كل إنسان في مستوى معيشة لائق) وكذلك الحق الأساسي لكل إنسان في التحرر من الجوع. وتتضمن *الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء*[4] أحكام لها علاقة مباشرة بالمصايد الصغيرة، بما في ذلك المساءل والموضوعات التالية:

- الشمولية وعدم التمييز؛
- العائد العادل من العمل ورأس المال والإدارة؛
- النساء والمجموعات المعرضة للخطر، والمحرومين بصورة تقليدية؛
- صغار الصيادين والصيادين التقليدين؛
- احترام وحماية عملية الحصول على الموارد وعلى الأخص من أجل المعيشة؛
- إتاحة فرص اقتصادية للمجموعات المعرضة للخطر؛
- الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك.

لابد للخطوط التوجيهية للمصايد الصغيرة أن تأخذ هذه الأحكام - وغيرها من الأحكام الموجودة بالفعل - في اعتبارها. ومن المهم الاستفادة من الأطر القائمة وتطبيق الأحكام

[4] الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم التحقيق التدريجي للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني، والتي أقرها مجلس المنظمة في عام 2004.

العامة الموجودة في هذه الصكوك على السياقات والاحتياجات المحددة للمجتمعات المحلية في المصايد الساحلية والداخلية.

الاجتماع الإقليمي لإدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ

قدمت السيدة Florence Poulain مسؤولة مصايد الأسماك في المنظمة، ملخصاً سريعاً لاستنتاجات وتوصيات الاجتماع الإقليمي بشأن تقليل تعرض مجتمعات الصيد واستزراع الأسماك لمخاطر الكوارث الطبيعية وتأثيرات تغير المناخ في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، وهو الاجتماع الذي عقد في مسقط يوم 25 مارس/ آذار 2012. وكان الاجتماع قد قرر التركيز في مناقشاته على الكوارث الطبيعية، وتأثيرات تغير المناخ وعدم الاستقرار السياسي، وبعض النزاعات مثل أعمال القرصنة والتحولات التي تحدث في العالم العربي، والحروب وتأثيراتها على قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وكانت هناك إشارة محددة إلى الأهمية الإقليمية لمسألة ندرة المياه وقدرتها على أن تتسبب في كوارث من صنع الإنسان وكوارث طبيعية على السواء (النزاعات والجفاف). ومن بين التأثيرات التي يمكن أن تحدث نتيجة للأخطار المعروفة: تراجع حصيلة الصيد وإنتاجية النظم الإيكولوجية على المستويين القطري والإقليمي، والتدمير المادي للممتلكات، وتراجع فرص الخروج إلى البحر، والحصول على الموارد الطبيعية والأسواق، وانعدام الأمن، والنزوح والهجرة. ومن بين التحديات والفرص التي تم تحديدها لتحسين التأهب والاستجابة الفعالة للتهديدات وحالات الطوارئ التي يتعرض لها الصيادون ومربو الأسماك ومجتمعاتهم المحلية:

- تحسين عمليات التنسيق والمعلومات والرصد، والإنذار المبكر والتخطيط لحالات الطوارئ على المستويين القطري والإقليمي؛
- تعزيز منظمات المجتمع المحلي وتحسين مشاركة المجتمعات المحلية في إدارة المصايد، والتأهب لمواجهة الكوارث، والاستجابة لها باستخدام الأدوات الموجودة مثل مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد؛
- تحسين مشاركة الجهات المانحة في إدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في مصايد الأسماك والحصول على الأموال والخبرة من أجل الاستجابة السريعة؛
- إيجاد شبكات للأمن الاجتماعي لمواجهة التغييرات المفاجئة في الاحتياجات؛
- تنمية قدرات المجتمعات المحلية المعرضة للخطر، بما في ذلك إيجاد وسائل بديلة للمعيشة؛
- تشجيع الابتكار وإمكانية التكيف من أجل مواجهة المخاطر بصورةٍ أفضل وتقليل الضغوط على الموارد الشحيحة؛
- تعزيز تكامل السياسات في مصايد الأسماك وتغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث؛
- استخلاص الدروس المستفادة وأفضل الممارسات للاستفادة منها في السياسات والبرمجة؛
- زيادة الوعي بين الحكومات والمجتمع المدني؛
- تنسيق الأدوات والمعايير، ووضع مؤشرات للتعرض للمخاطر؛
- تحسين طرق تقدير المخاطر استناداً إلى أفضل المعلومات والنماذج العلمية المتوافرة.

وبالنسبة للمسائل الرئيسية، لاحظ الاجتماع أن للرجال والنساء أدواراً واضحة إلى حدٍ ما في هذا القطاع، وأنه ينبغي الاعتراف بالاحتياجات الخاصة لهما في كل حالة على حدة. كما أن مستوى التعرض للمخاطر قد يزيد عندما يكون أفراد مجتمع الصيد من المهاجرين أو النازحين في الداخل. وينبغي أن تستعين تدخلات القطاع فيما يتعلق بإدارة مخاطر الكوارث بنهج لحقوق الإنسان. وللحصول على تقرير كامل في هذا الشأن، أنظر المرفق 4.

مصايد الأسماك في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا

قدم السيد Piero Mannini كبير مستشاري الأسماك في المنظمة عرضاً عاماً سريعاً لأنماط إنتاج مصايد الأسماك واتجاهاتها في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، وإطار عمل الأولويات الإقليمية في المنظمة. وقال إن الإقليم غير متناسق تماماً من حيث إنتاج المصايد والنظم الإيكولوجية له. فالإقليم يمتد عبر أربعة بحار إقليمية، ويمكن تقسيمه إلى النظم الإيكولوجية التالية التي لها خصائصها المتشابهة: المحيط الأطلسي، والبحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر، ومنطقة الخليج، وبحر العرب. كما يتسم الإقليم بعدم التجانس من حيث التنمية البشرية. فبعض المؤشرات مثل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، ومعدلات معرفة القراءة والكتابة، والتوسع العمراني، وتعليم المرأة، تتفاوت تفاوتاً شديداً من بلدٍ إلى آخر (تقرير التنمية البشرية 2011). وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك اختلافات كبيرة بين مختلف أنحاء الإقليم في نصيب استهلاك الفرد الظاهري من الأسماك، حيث المتوسط الإقليمي يقل عن المتوسط العالمي. كما أن تجارة منتجات الأسماك تتفاوت هي الأخرى، وإن كانت أغلبية بلدان الإقليم مستورداً صافيا للأسماك، مع انخفاض موازينها التجارية في السنوات الأخيرة.

وتشير الإحصاءات التي جمعت من البلدان الأعضاء في المنظمة داخل الإقليم إلى أن إنتاج الأسماك قد زاد في الـ50 عام الأخيرة، حيث جاءت أكبر مساهمة في ذلك من مصايد المحيط الأطلسي وشمال غرب المحيط الهادي، تليها مصايد البحر الأبيض المتوسط، ومنطقة الخليج، ثم البحر الأحمر. وبتفصيلٍ أكثر، فقد جاء إنتاج المصايد البحرية الطبيعية في المحيط الأطلسي مسجلاً زيادة مستمرة، بينما جاء إنتاج البحار الإقليمية الأخرى إما ثابتا أو متغيرا من سنة إلى أخرى. ويتفاوت تركيب أصناف المصيد من الأجزاء المختلفة من الإقليم. فأسماك السطح الصغيرة تشكل الجزء الأكبر من المصيد في البلدان المطلة على المحيط الأطلسي بينما تشكل أسماك السطح والقاع الكبيرة الجزء الأكثر أهمية في المصيد من المناطق الشمالية الغربية من المحيط الهندي والبحر الأحمر على التوالي. كما تلعب المصايد الداخلية دوراً مهماً في بلدان معينة من الإقليم، لاسيما تلك التي توجد على ضفتي نهر النيل وفي حوض دجلة والفرات.

وفي إشارة خاصة إلى مصايد الأسماك الصغيرة وإدارتها، أصبحت هناك الآن أنواع ''جديدة'' تم تسجيلها مؤخراً، والتي جرى صيدها في بعض البلدان ويمكن تجهيزها وتصديرها إلى الأسواق الخارجية، مثل قنديل البحر وسرطان البحر العائم. وقد يحتاج الأمر إلى ترتيبات خاصة لمصايد الأسماك بالنسبة لبعض الأنواع، كما حدث في تجربة بعض البلدان مع مصايد خيار البحر.

يغطي المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال إفريقيا 19 دولة عضو. وهناك أيضاً ثلاثة مكاتب شبه إقليمية داخل الإقليم: المكتب الإقليمي الفرعي بدول مجلس التعاون الخليجي واليمن، والفريق المتعدد التخصصات للشرق الأدنى الشرقي، والمكتب الفرعي لشمال

إفريقيا. ويبين الجدول 1، الأولويات التي تم الاتفاق عليها بالنسبة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الإقليم والأقاليم الفرعية.

الجدول 1 الأولويات الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة

الأولويات الإقليمية	أولويات المكتب شبه الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي واليمن	أولويات الفريق المتعدد التخصصات للشرق الأدنى الشرقي	أولويات المكتب شبه الإقليمي لشمال إفريقيا
• زيادة إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بصورة مستدامة؛ • تنفيذ سياسات للإدارة الفعالة والمستدامة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛ • تشجيع أصحاب المصلحة على المشاركة في تخطيط وإدارة استخدام الموارد السمكية؛ • الاستغلال الأمثل لموارد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وترشيد هذا الاستغلال، وتنفيذ عملية تقييم الإنتاج على امتداد سلسلة الأسماك.	• دعم القدرات من أجل الامتثال الكامل لمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، حمايةً لموارد مصايد الأسماك؛ • تقديم المزيد من الدعم للهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك[5] لتواجه الاحتياجات الملحة والتحديات في البلدان الأعضاء؛ • تحسين قواعد البيانات الحالية لمصايد الأسماك؛ • تشجيع الاستخدامات المتعددة للمياه من تربية الأحياء المائية	• صياغة السياسات وتعزيز القدرات (المؤسسية والبشرية) للبلدان في إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، ورصدها وصونها؛ • اعتماد مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، وتنفيذها؛ • دعم دور مصايد الأسماك في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي والحد من الفقر، عن طريق تشجيع المشروعات الصغيرة، وتحسين التسويق، وتناول المصيد بعد صيده، وزيادة الوعي؛ • دعم تبادل المعرفة والتكنولوجيا على المستوى الإقليمي في مجال تربية الأحياء المائية.	• إدارة مصايد الأسماك وصونها (البحوث والبيانات والتدريب)؛ • التخطيط والسياسات لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وإقامة البنى الأساسية والتسويق؛ • تحسين مساهمة أنشطة الصيد وتربية الأحياء المائية في تحقيق الأمن الغذائي وسبل المعيشة المستدامة لأكثر السكان تعرضاً للخطر؛ • التوصل إلى نُهج تنظر إلى تربية الأحياء المائية ككيان مستقل، مع مراعاة الفروق الموجودة فيها من حيث القضايا والخبرات والاحتياجات المتعلقة ببناء القدرات.

[5] الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك (من بين البلدان الأعضاء البحرين، والعراق، وجمهورية إيران الإسلامية، والكويت، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة).

المصايد الصغيرة في شمال إفريقيا

تحدث السيد شريف طويلب مسؤول مصايد الأسماك في المنظمة عن الفرص الاقتصادية والاجتماعية للمصايد الصغيرة في شمال إفريقيا والتهديدات الخارجية التي تواجهها هذه المصايد (الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس). وأوضح الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه المصايد، مبرزاً أن هذا الإقليم الفرعي ينتج ما مجموعة 2.3 مليون طن من الأسماك سنوياً، وأن ما يقرب من 000 800 شخص يعملون في هذا القطاع. وتمثل منتجات مصايد الأسماك سلعة تصديرية هامة في كثير من البلدان، مع وجود أسواقها الرئيسية في أوربا وآسيا (اليابان).

يغلب أن تتعرض المجتمعات المحلية للمصايد الصغيرة في الإقليم إلى المخاطر وأن تتعرض لتهديدات بسبب عدد من الحوادث، سواء من صنع الإنسان (الصيد غير المستدام، والتلوث، والاستخدامات المنافسة للأماكن والموارد، والنزاعات) وبسبب تغير المناخ والكوارث الطبيعية (إغراق السواحل بسبب ارتفاع مستويات المياه، وزيادة التآكل وتسارعه، والموجات العاصفة، وفقدان الموائل، وارتفاع درجة حرارة سطح البحر، وزيادة مستويات الملوحة). وبينما يوجد في البلدان عادةً أطر مؤسسية وقانونية أساسية معمول بها لصون الموارد، ليس هناك سوى ثلاثة بلدان نفذت خطط لإدارة مصايد الأسماك. وكانت جميع البلدان قد أقامت مناطق بحرية محمية، ولكنها تفتقر في أغلب الأحيان إلى أطر محددة وكافية لإدارتها. وتميل بلدان هذا الإقليم الفرعي إلى التصديق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة بمصايد الأسماك وحماية الموائل البحرية، ولكن هناك حاجة إلى تعزيز القدرات من أجل ضمان تطبيق هذه الاتفاقيات والمعاهدات وتنفيذها. كما أن هناك نقصاً في التعاون شبه الإقليمي فيما يتعلق بالإدارة والسلامة والرقابة.

مشروع التنمية المستدامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط الحرفية في المغرب وتونس.

شارك السيد Matthieu Bernardon مسؤول مصايد الأسماك في المنظمة بحلول من الإقليم بطرحة لمشروع التنمية المستدامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط الحرفية في المغرب وتونس. وكان هذا المشروع الذي نفذ فيما بين عامي 2008 و2011 ممول من الحكومة الأسبانية عن طريق الوكالة الأسبانية للتعاون الدولي والتنمية.

وكان الهدف من المشروع هو المساهمة في الحد من الفقر في مجتمعاتٍ بعينها للصيادين الحرفيين لتحسين مستوى معيشتهم وتشجيع مشاركتهم في إدارة المصايد والتنمية الساحلية. وكانت النتائج المتوقعة تتعلق بثلاثة مستويات مختلفة: (1) مستوى المجتمعات المحلية الثلاثة للمصايد الصغيرة التي يغطيها المشروع؛ (2) مستوى البلد (المغرب وتونس) لاسيما فيما يتعلق بالدروس المستفادة وتشجيع دور المصايد الحرفية على المستوى القطري؛ (3) على مستوى البحر الأبيض المتوسط، بتعزيز المعلومات المتعلقة بالمصايد الحرفية وتشجيع الدروس المستفادة المستخدمة على المستوى الإقليمي.

واستخدم هذا المشروع نهجاً تشاركياً يقوم على مشاركة المستفيدين والعناصر المحلية الفاعلة، في مختلف مراحل المشروع. ومن بين نتائج المشروع فيما يتعلق بحالة التحليل والأولويات:

تشخيص الحالة المبدئية:

- المستوى المرتفع للاعتماد على موارد محدودة يجري استغلالها؛
- مستوى مرتفع من التعرض للمخاطر وانتشار الفقر؛
- انخفاض مستوى التعليم، ونقص فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية والصحية وغيرهما من الخدمات الأساسية؛
- تهميش صغار الصيادين، والعاملين في مجال الصيد ومجتمعاتهم المحلية، وعدم مشاركتهم في صنع القرار؛
- الاعتماد الشديد على موردي المستلزمات المحليين؛
- ارتفاع مستويات التعرض للمخاطر والتهميش بين النساء؛
- عدم معرفة مساهمات المصايد الصغيرة وأدوارها المتعددة، أو تجاهلها.

الإجراءات ذات الأولوية التي تم تحديدها بالتعاون مع المجتمعات المحلية:

- الجمع بين إدارة المصايد وبين التنمية الاجتماعية؛
- إتباع نهج كلي في الحوكمة والتنمية؛
- تشجيع الإدارة المشتركة والآليات التشاركية؛
- دعم وسائل العيش البديلة؛
- دعم السلامة في البحار وعمليات الأساطيل القانونية (مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم)؛
- تشجيع العدل الاجتماعي والمساواة بين الجنسين؛
- توفير التدريب من أجل زيادة القدرات والإمكانيات البشرية.

قام المشروع بمساندة منظمات الصيادين حتى تستطيع العمل في الإدارة المشتركة. كما تلقى الصيادون تدريباً على الشؤون الإدارية والمالية لمنظمات المنتجين. وقد أسفر ذلك عن تحسين وعيهم بحقوقهم ومسؤولياتهم، كما زاد من دورهم كعناصر فاعلة معترف بهم في الإقليم. وبالإضافة إلى ذلك، تم ترخيص مئات الزوارق في غنوش (تونس).

وتناول المشروع أيضاً عمليات التنفيذ والاحتياجات من المعلومات. وشمل ذلك تحسين عمليات رصد المصايد الصغيرة، بما في ذلك تنفيذ نظم الرصد بواسطة أفراد مجتمع الصيادين المحليين أنفسهم. وساعد المشروع في إنتاج بيانات حديثة بيولوجية/ إيكولوجية، واجتماعية، واقتصادية. وتم تدريب الصيادين ومنظمات المنتجين على جمع البيانات جمع وتعزيز قدراتهم على المشاركة في صنع القرار. كما أن البيانات المحسنة زادت من الفهم لأهمية المصايد الصغيرة.

وتمت معالجة السلامة في البحار وتحسين ظروف العمل، عن طريق دورات تدريبية لسلامة الصيادين. وبالإضافة إلى ذلك، تم توفير معدات السلامة، ومواد الإسعافات الأولية، والروافع في أمكان الإنزال. وسعياً وراء إيجاد وسائل معيشة بديلة، تم تدريب الصياديين ومجتمعاتهم المحلية أيضاً على أنشطة ما بعد الصيد وتجهيز الأسماك، وتربية النحل، بالإضافة إلى أعمال التطريز التقليدية وصناعة السجاد. وأصبح الصيادون الذين تم تدريبهم وإعدادهم في تربية النحل بدعمٍ من المشروع، أعضاء الآن في أحدى التعاونيات، وطوروا هذا النشاط الذي يدر دخلاً جديداً على المجتمع المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء رابطة لزوجات الصيادين، وتم تدريبهن على صناعة الشباك وإصلاحها. والنتيجة أنه أصبح بإمكان النساء الحصول على دخل إضافي ومضمون.

إن هناك تشجيع للمبادئ الواردة في مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والنظام الإيكولوجي في إدارة مصايد الأسماك من خلال نشر المطبوعات التي تشجب الممارسات غير القانونية وتشجع الصيد الرشيد. وتم تطوير وتعزيز الروابط والتعاون بين المجتمعات المحلية في المصايد الصغيرة وبين أجهزة البحوث والإدارة المسؤولة عن إدارة مصايد الأسماك، كما شجع المشروع فرص الحصول الآمن على الموارد وعلى خدمات الضمان الاجتماعي وغيرها من الخدمات لمجتمعات الصيادين المحلية في المصايد الصغيرة.

المناقشة

رحبت حلقة عمل بقرار لجنة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العام الماضي، بالجهود التي تبذل لوضع خطوط توجيهية دولية للمصايد الصغيرة. ومع ذلك فقد كان هناك اقتراح بضرورة إنشاء قسم خاص داخل منظمة الأغذية والزراعة يختص بهذا القطاع ضماناً لحصوله على الاهتمام الكافي. ولوحظ أن هناك عدة نهج مختلفة (مثل الإضافة إلى مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد أو وضع خطة عمل دولية) قد نوقشت في الدورتين الأخيرتين للجنة مصايد الأسماك، ولكن الذي حدث حتى الآن أن الخطوط التوجيهية الدولية هي التي تشكل الإستراتيجية التي وقع عليها الخيار للتنفيذ. وليس معنى هذا استبعاد أي أعمال إضافية قد تتخذ في المستقبل، وإن كان من المستحسن أن تتواصل هذه المناقشة في لجنة مصايد الأسماك. كما تم تذكير حلقة العمل بأن مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد تحتوي بالفعل على أحكام تتعلق بالمصايد الصغيرة، ولكن الهدف من الخطوط التوجيهية الجديدة هو أن تكون استكمالاً لهذه المدونة وأن تعطي توجيهات أكثر تفصيلاً.

وفيما يتعلق بمضمون الخطوط التوجيهية للمصايد الصغيرة، ثار سؤال يتعلق بتغطيتها للقطاعات الأخرى وارتباط هذه القطاعات بالمصايد الصغيرة. وكان من بين الجوانب الهامة التي ذكرت، موضوع التلوث. وهناك إحساس بأن ذلك قد يكون أحد التهديدات الرئيسية للقطاع، لاسيما في إقليم تنتشر فيه عمليات نقل النفط، بالإضافة إلى أن التأهب لأي تسربات محتلمة لهذا النفط، ربما ليست على مستوى مرتفع في جميع البلدان.

أثيرت مسألة صعوبة توصيف المصايد الصغيرة، ولوحظ أن تعريف هذه المصايد ربما جاء مختلفاً في بلدان الإقليم المختلفة. فهناك عدد من المعايير المختلفة التي يمكن استخدامها لوصف القطاع، مثل حجم ونوع السفن والمحركات، والملكية، ومناطق الصيد، واستخدامات المصيد، إلخ. وتحتوي الوثيقة التي وضعتها المنظمة للمناقشة بشأن المصايد الصغيرة على مناقشات حول هذا الموضوع[6]. كما حدث تناول لهذا الموضوع في حلقة العمل الخاصة بالمصايد الصغيرة في شهر فبراير/ شباط، حيث أوصي بتطبيق العملية التشاركية في تعريف القطاع في السياقات القطرية والمحلية.

توجه أحد ممثلي منظمات المجتمع المدني بالشكر إلى منظمة الأغذية والزراعة ومنظمي حلقة العمل العمانيين لإدراجهم مجتمع منظمات المجتمع المدني ضمن المدعوين إلى حلقة العمل. وقال أنه نظراً للهيكل المؤسسي لمنظمة الأغذية والزراعة – حيث تمثل الحكومات جهازها الرئاسي – بالإضافة إلى ولايتها، فقد كانت تنحو إلى العمل مع الحكومات وحدها، ولكن هذا الأمر يتغير الآن. فهناك ممثلون لـ 15 منظمة من منظمات المجتمع المدني يحضرون هذه الحلقة. ومع ذلك، فإن هناك شعوراً بأن التعاون يمكن أن يتحسن بصورةٍ أفضل مع منظمات المجتمع المدني بتقديمها لمدخلات إضافية في الخطوط التوجيهية

[6] أنظر أيضاً الجدول الموجود في المرفق 3 في وثيقة المنظمة للمناقشة بشأن المصايد الصغيرة.

للمصايد الصغيرة في عملية وضع هذه الخطوط، والمشاركة في المسائل الأخرى بصورةٍ أكثر مباشرة.

لوحظ أن أحد أسباب عدم تحقيق أهداف التنمية البيئية والمستدامة، يرجع إلى عدم مشاركة المجتمعات المحلية نفسها في عملية الإدارة المشتركة والمشاركة في صنع القرار. وحتى تتسنى المشاركة الفعالة لهذه المجتمعات، فإن الأمر بحاجة إلى دعم بناء القدرات والتنمية التنظيمية لها، بما فيها المجموعات المعرضة للخطر أيضاً. وفي هذا الإقليم، يندرج تحت المجموعات المعرضة للخطر السكان الذين يعانون من النزاعات أو الاحتلال، الذين ينبغي تمكينهم من العيش في كرامة وبصورةٍ مستدامة، وفقاً لحقوق الإنسان. وهم أيضاً – مثلهم في ذلك مثل جميع المواطنين الآخرين - يمتلكون جزءاً من ثروات بلادهم الطبيعية، كما أن الصيد يشكل في أغلب الأحيان جزءاً من الثقافة وطريقة للمعيشة بالنسبة للمجتمعات الساحلية الحالية. وقد أشار أحد المشاركين من أحدى منظمات المجتمع المدني إلى أهمية السيادة الغذائية في هذا السياق.

لاشك أن الشفافية والمساءلة مبدأين رئيسيين في جميع أنشطة التنمية حتى يمكن تحقيق نتائج عادلة. ولكن الأمر المؤسف، أن الكثير من بلدان الإقليم لديها تشريعات وأطر سياساتيه بالية، وهناك أحياناً تضارب بين الممارسات القديمة والتشريعات الجديدة، الأمر الذي يدعو إلى التوفيق بينهما. ويمثل الحصول على الموارد المشتركة وحوكمتها – من جانب بلدين أو أكثر أو في المياه الدولية – تحديات خاصة فيما يتعلق بالإدارة العادلة والمنصفة. فالمعايير المطبقة الآن في المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك لا تعترف بالضرورة بأهمية المصايد الصغيرة والحقوق فيها، رغم أن المبادئ العامة لحقوق الإنسان لابد أن تطبق في هذا السياق. وأصبحت الجهود المنسقة من جانب المنظمة والدول الأعضاء فيها ومجتمع منظمات المجتمع المدني مطالبة بالتأثير في اتجاهات المستقبل في هذا الصدد (مع ملاحظة أن المنظمة هي وكالة تساعد البلدان بطريقة استشارية).

مناقشات مجموعات العمل

الترتيبات

قدم السيد Carlos Fuentevilla مسؤول مصايد الأسماك في المنظمة شرحاً لاختصاصات مجموعات العمل. فالهدف من هذه المجموعات هو تجميع تجارب السياسات والممارسات الجيدة في الإقليم دعماً للمصايد الصغيرة، وتقديم التعليقات والاقتراحات ومدخلات في وضع الخطوط التوجيهية للمصايد الصغيرة (فيما يتعلق بالمبادئ العامة والتغطية المواضيعية وغيرها).

وكانت كل مجموعة بقيادة ميسِّر من المنظمة، بينما كان هناك مقرر ضماناً لتوثيق المناقشات. وقام الميسِّر بعرض مقدمة موجزة عن الموضوع في بداية الاجتماعات. وقدمت وثيقة المناقشة التي وضعتها المنظمة في مناقشة المصايد الصغيرة إلى المجموعات، وكانت الأجزاء ذات الصلة من هذه الوثيقة بمثابة نقطة انطلاق للمناقشات. وبعد كل اجتماع كانت مجموعات العمل ترفع تقريراً إلى الجلسة العامة مع تخصيص وقت بعد كل طرح للتعليقات والمناقشات. وملخصات نتائج مجموعات العمل المطروحة أدناه، تأخذ في اعتبارها أيضاً التعليقات والمعلومات الإضافية التي أتيحت أثناء المناقشات في الجلسة العامة.

كانت هناك أربع مجموعات عمل مختلفة، قسمت إلى اجتماعين، تغطي الموضوعات التالية:

- المجموعة الأولى: حوكمة الحصول على الموارد، وإدارة الموارد، والإشراف؛
- المجموعة الثانية: التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق العدل والمساواة؛
- المجموعة الثالثة إدارة مخاطر الكوارث وتغير المناخ؛
- المجموعة الرابعة: ترابط السياسات والتنسيق والتعاون المؤسسي (بما في ذلك احتياجات البحوث والمعلومات والقدرات).

وكانت لغة العمل في المجوعتين الأولى والرابعة هي العربية فقط، بينما استفادت المجموعتان الثانية والثالثة من ترجمة فورية بين اللغتين والإنكليزية (للحصول على قائمة بالمشاركين في مجموعات العمل، أنظر المرفق 3).

المجموعة الأولى: حوكمة الحصول على الموارد، وإدارة الموارد، والإشراف

الميسّر: السيد شريف طويلب (منظمة الأغذية والزراعة)
المقرر ومقدم الوثيقة: السيد محمد قطيشات (منظمة مجتمع مدني، الأردن)

لاحظت المجموعة أن هناك قلقاً في الإقليم بشأن الصيد الجائر والتهديدات التي تتعرض لها سلامة النظم الإيكولوجية. فهذه الأوضاع تهدد أيضاً المجتمعات المحلية في المصايد الصغيرة التي تريد الحصول على الموارد السمكية بأمان، وعلى الأراضي أيضاً من أجل معيشتهم. وهناك حاجة إلى زيادة الجهود للقضاء على الصيد غير القانوني – بما في ذلك آليات واستراتيجيات إقليمية للرصد – وبمعالجة الطاقة المفرطة في قطاع المصايد الكبيرة، من أجل السماح بقيام قطاع مستدام للمصايد الصغيرة وتوزيع الفوائد بعدالة. ولابد من وضع خطط مناسبة لإدارة المصايد، وتنفيذها من اجل ذلك.

سلطت الأضواء على الدور المحوري للنظام الإيكولوجي في إدارة المصايد، بالإضافة إلى ضرورة العمليات التشاركية في إدارة المصايد من أجل تيسير الامتثال للقواعد وتنفيذ مثل هذه القواعد. كما أن المشاركة مهمة من أجل تقليل النزاعات بين المستخدمين المتنافسين، لاسيما بين مصايد الأسماك الصغيرة ومصايد الأسماك الكبيرة. فأهمية تنظيم المصايد الصغيرة في إطار من الحوكمة الجيدة، مع مراعاة خصائص وقدرات كل مصيدة، أمر جدير بالاهتمام. وبينما هناك شعور بأن إدارة مصايد الأسماك تقع ضمن مسؤولية الحكومة، إلا أنه لابد من إشراك المنظمات المهنية والاتحادات العمالية بين مجموعات أصحاب المصلحة في عملية الإدارة. فالأمر يحتاج إلى جهود لدعم التنمية التنظيمية في هذا المضمار، حيث أن المنظمات المهنية لا وجود لها في كل البلدان. وقال البعض أن دور التعاونيات والاتحادات التي تقود هذا القطاع مازالت متخلفة، ويجب تنشيطها.

وهناك أيضاً حاجة إلى أن يتعاون قطاع الصيد ومجتمعات الصيد المحلية مع الحكومات من أجل ضمان جمع المعلومات بانتظام وبصورة موثوق بها لأغراض الإدارة. وينبغي أن تقوم الإدارة – بقدر الإمكان – على أساس آخر الإنجازات العلمية المتوافرة. ومع ذلك، هناك الآن قلق من نقص البيانات وهناك أيضاً حاجة إلى الاستفادة بصورة أخرى من البيانات العلمية ومن المعارف المحلية الموجودة لدى الصيادين.

كما كانت هناك إشارة إلى أهمية السلامة في البحار، وإلى حاجة الصيادين إلى الحصول على التعليم والتدريب المهني في هذا المضمار. فتحديد المناطق، وتقليل الصراعات بين مختلف الأنشطة والأساطيل، يمكن أن ينقذ الأرواح ويقلل من الأضرار التي تتعرض لها معدات الصيد. ولوحظ أن الدلافين وأسماك القرش في بعض مناطق الإقليم تمثل تهديداً كبيراً لصغار الصيادين حيث أنها تخرب معداتهم.

المجموعة الثانية: التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق العدل والمساواة

الميسران: السيدة Lena Westlund والسيدة Nicole Franz (منظمة الأغذية والزراعة)
المقرران: السيد Matthieu Bernardon والسيدة Florence Poulain (منظمة الأغذية والزراعة)
مقدم الوثيقة: السيد كريم عكروت (منظمة مجتمع مدني، تونس)

يتميز الإقليم بالتنوع الكبير بين الأقاليم الفرعية والبلدان، فيما يتعلق – مثلاً – بفهم خصائص المصايد الصغيرة، وعدد ونوع العناصر الفاعلة، وهياكل الإنتاج والتسويق، وموارد القطاع ووسائله. وبالنسبة للأسواق والتجارة، لوحظ أن هناك في أغلب الأحيان نقصاً في البنية الأساسية وفرص الدخول إلى الأسواق، مع صعوبات في تلبية شروط الاستيراد. فصغار الصيادين والعاملين في مجال الصيد يميلون إلى عدم إقامة علاقات مباشرة مع البائعين، وهم الحلقة الضعيفة في أي مفاوضات مع الوسطاء الأقوياء الذين قد يحصلون بذلك على فرص لهامش ربح كبير. وقد يكون إنشاء وتعزيز هياكل ومنظمات للتجارة والتسويق أحدى الفرص لتحسين الوضع.

وبالنسبة للفقر والتعرض للمخاطر، لوحظ أن المجتمعات المحلية في المصايد الصغيرة تفتقر في أغلب الأحيان إلى الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية. وهناك نظم عامة أو خاصة بالأسماك من أجل الضمان الاجتماعي ومعاشات التقاعد في بعض البلدان، بينما لا وجود لمثل هذه الأنظمة في بلدان أخرى، أو أنها نظم ضعيفة. وأشير إلى أن الضمان الاجتماعي لابد أن يكون كافياً للظروف الخاصة بالمصايد الصغيرة، مثل الإقرار بأن الصيد نشاط لبعض الوقت، وأنه ينبغي استكشاف آليات مبتكرة لتمويل الضمان الاجتماعي للمصايد. ولوحظ أيضاً أنه من بين المجموعات المعرضة للخطر، ينبغي أن تشمل الخطوط التوجيهية هؤلاء الذين يعيشون في ظل النزاعات أو تحت الاحتلال.

وعند مناقشة الحاجة المحتملة إلى سبل معيشة بديلة، أشير إلى أن صغار الصيادين والعاملين في مجال الصيد ممن يرغبون في مواصلة العمل في مهنتهم، لابد أن يعاملوا باحترام وأن يعترف بهم في إدارة المصايد. والأغلب أن يكون هناك نقص في فرص المعيشة البديلة، رغم أن أنشطة الصيد ترتبط في بعض الأحيان بالزراعة. وقد أشير إلى تربية الأحياء المائية والسياحة كأنشطة إضافية يمكن ممارستها.

بالنسبة لقضايا الجنسين، كان هناك تأكيد على أنها تتناول الرجل والمرأة على السواء، والأدوار والعلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية القائمة بينهما. وفي هذا الإقليم، تقوم المرأة عادةً بالعمل في تجهيز الأسماك وتسويقها، وجمع الأسماك الصدفية، وإصلاح الشباك، وإن كانت في بعض الأحيان تملك قوارب الصيد ومعداتها وتستخدم أطقماً للصيد. ولوحظ أن هناك فوارق أحياناً في الدخل، وأنه ربما كانت هناك احتياجات خاصة في حالة الأسر التي ترأسها نساء.

جرت العادة على أن تنتقل المعارف المتعلقة بمصايد الأسماك من جيل إلى جيل، وأن يعمل الشباب في هذه المهنة مبكراً من خلال ترتيبات ''التدرب''، داخل الأسرة في أغلب الأحيان (يمسمونه الموس في شمال إفريقيا). وفي هذا السياق، كان هناك تأكيد على أنه لابد من فهم الفارق بين عمل الأطفال وعمالة الأطفال، ومعالجة عمالة الأطفال بغرض تلافي التأثيرات الضارة على نمو الأطفال الجسماني والعقلي والذهني والعاطفي. فعمالة الأطفال تميل إلى الارتباط الوثيق بالفقر، وإن كانت ترتبط أيضاً بنقص الوعي بما قد يكون من تأثير لهذه العمالة على نمو الطفل، وكيف يمكن أن تضر بالمجتمع ككل. كما أن عمالة الأطفال قد تكون نتيجة عدم وجود مدارس أو شبكات تعليم أو عدم كفايتها. وتنتهي عمالة الأطفال – في أسوأ أشكالها - بالرق والاختطاف. وينبغي أيضا على البلدان التي وقعت الاتفاقيات الدولية بشأن أسوأ أشكال عمالة الأطفال أن تتخذ إجراءات ضد هذه الأشكال. وقد قامت منظمة الأغذية والزراعة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، بوضع خطوط توجيهية لمواجهة عمالة الأطفال في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية[7].

ومن ضمن القضايا الأخرى التي حددتها المجموعة من حيث احتياجات التنمية: إقامة بنية أساسية تتناسب والإنتاج المستدام لمصايد الأسماك، والإدارة الشفافة والتشاركية للمصايد (ترتيبات المشاركة في الإدارة، مثل اللجان الاستشارية في عمان) وزيادة معدلات تنفيذ الالتزامات الاجتماعية – الاقتصادية التي وافقت عليها الحكومات.

المجموعة الثالثة: إدارة مخاطر الكوارث وتغير المناخ

(بما في ذلك الاحتياجات من البحوث والمعلومات والقدرات)
الميسر: السيدة Florence Poulain (منظمة الأغذية والزراعة)
المقررون: السيد Matthieu Bernardon والسيدة Lena Westlund، والسيدة Nicole Franz (منظمة الأغذية والزراعة)
مقدم الوثيقة: السيد أحمد محمد المزروعي (عُمان)

استهلت المجموعة مناقشاتها باستكشاف أمثلة للتأثيرات المحتملة بتغير المناخ والكوارث في الإقليم التي لها أهميتها بالنسبة لقطاع المصايد الصغيرة. وقد تمت تحديد التغييرات الملحوظة التالية: تغيرات في تيارات المحيط، وارتفاع سطح البحر، وزيادة مستويات الملوحة، واختلافات في كمية الأمطار، وزيادة تواتر العواصف وشدتها، وحموضة مياه المحيط، وارتفاع درجة حرارة سطح المياه والتغيرات في مستويات الأنهار. وعلى الرغم من أنه من الصعب عادةً التأكيد على الارتباطات بين السبب (وتغير المناخ) والنتيجة، فقد لوحظ عدد من التأثيرات المحتملة للتغيرات الملحوظة، بما في ذلك الطحالب الحمراء، والأصناف الغريبة، والتغير في توزيع الأصناف، وزيادة انتشار قنديل البحر وتآكل السواحل، وندرة توافر المياه العذبة وتدمير الموائل، وانخفاض إنتاجية النظم الايكولوجية. ولوحظ أن سبل المعيشة تتأثر في أغلب الأحيان بهذه الأحداث الإيكولوجية - البيولوجية. وهناك أيضاً كوارث من صنع الإنسان، بالإضافة إلى أن الإقليم يعاني من النزاعات والاحتلال. واعتبر التلوث الصناعي والتلوث في المناطق الحضرية، وتسرب النفط، والسرقات، والتصادم بين السفن، والصيد غير المرئي[8]، من صنع الإنسان تمثل تهديدا لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وقد يؤدي أي نمط من الكوارث إلى نمطٍ آخر،

[7] يمكن الحصول على النسخة المبدئية من دليل الممارسات الجيدة المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية بشأن معالجة وحماية الأطفال في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من العنوان التالي: ftp://ftp.fao.org/FI/Document/child_labour_FAO-ILO/child_labour_FAO-ILO.pdf

[8] الصيد غير المرئي هو المصطلح المستخدم في استمرار حجز معدات الصيد المفقودة أو المهجورة للأسماك. وهي بذلك ضارة بالبيئة (www.fao.org/fishery/topic/14798/en) والأسماك التي يتم حجزها بهذه الطريقة تعتبر ضائعة

كما قد يؤدي ارتباط نتائج تغير المناخ والكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان إلى خلق دائرة مفرغة من التأثيرات.

وبناء على الحصر المركزي لتهديدات وأحداث تغير المناخ والكوارث، تم تحديد الممارسات التالية بشأن كيفية معالجتها في الإقليم:

- إيجاد صناديق للاستجابة السريعة لحالات الطوارئ وصناديق خاصة لدعم الصيادين في أعقاب حالات الطوارئ، عن طريق منظمات تعاونية/ مهنية؛
- إيجاد نظم للإنقاذ من خلال التعاونيات؛
- إقامة أرصفة قارية صناعية لحماية مناطق فقس الأسماك/ تربيتها؛
- إعادة تشجير المناطق الساحلية (المنغروف)؛
- أنظمة لرصد الطحالب الحمراء وملوحة المياه في مناطق الدلتا؛
- إقامة مراكز إقليمية لإدارة مخاطر الكوارث وعقد اتفاقيات إقليمية و/ أو ثنائية (ولكن هذه الأخيرة لم تنفذ بعد)؛
- إغلاق مناطق وحظر الصيد في طرق الصيد غير المستدامة (لمعالجة الصيد غير المرئي)؛
- تخفيف تأثيرات السدود (بعمل ممرات للأسماك)؛
- تشجيع سبل المعيشة البديلة (استزراع الأسماك/ تربية الأحياء المائية في المياه الداخلية)؛
- وضع خطط للتأمين العام في حالات الطوارئ التي تضر بصغار الصيادين.

لوحظ أن تغير المناخ هو قضية عالمية تحتاج إلى حلول عالمية. وعلى المستويات الإقليمية والقطرية والمحلية، يمكن اتخاذ إجراءات لتخفيف تأثيرات تغير المناخ وتأثيرات الكوارث، لاسيما من خلال تحسين التأهب لمواجهتها باستخدام الأساليب الجيدة التي سبق تحديدها. ومع ذلك فإن الأمر بحاجة إلى تقدير ورصد أفضل للمخاطر والتأثيرات الناجمة عن تغير المناخ والكوارث، بما في ذلك، ضمن جملة أمور أخرى، المعلومات عن الأرصاد الجوية والبيانات الأساسية بشأن التعرض للمخاطر والدراسات الاجتماعية – الاقتصادية. كما حددت المجموعة الحاجة إلى التنفيذ بصورةٍ أفضل للاتفاقيات الدولية والثنائية الحالية التي تهدف إلى الحد من التلوث، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وما إلى ذلك، بالإضافة إلى ضرورة مواصلة وضع اللوائح والتعليمات في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بالمصايد الصغيرة، من المهم التكفل بإدراج هذا القطاع بصورةٍ لائقة في التخطيط للطوارئ على المستويين الإقليمي والقطري. ولوحظ أن من بين التطورات المشجعة في هذا الصدد قيام جامعة الدول العربية بوضع إستراتيجية للحد من مخاطر الكوارث، بالإضافة إلى أنه ينبغي بذل الجهود لضمان إدراج مصايد الأسماك في خطط التنفيذ ذات الصلة.

وينبغي إشراك المجتمعات المحلية في عمليات التخطيط لإدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ، ورصد هذه العمليات وتقييمها، وتحقيق التكامل بين المعارف المحلية والتقليدية. ولاشك أن بناء القدرات سيكون أداة هامة لتحقيق ذلك. وينبغي بذل الجهود لزيادة الوعي بين المجتمعات المحلية في المصايد الصغيرة بتغيرات المناخ وقدراتهم على التكيف معها، بما في ذلك كيفية تحسين السلامة في البحار. وسوف تستخدم الأدوات المناسبة ووسائل الإعلام في إيصال بعض الرسائل وفي التدريب أيضاً (مثل الإعلام المسموع والأدوات السمعية). وقد يحتاج الأمر إلى دعم صغار الصيادين وعمال الصيد،

إذا وكلما أحدثت تأثيرات تغير المناخ تغييراً في الأصناف التي يصيدونها، بمساعدتهم في إيجاد أسواق جديدة لمنتجاتهم.

كما أن بناء القدرات وإثارة الوعي أمران مهمان على المستوى الوزاري، وبين منظمات المجتمع المدني وغيرهما من العناصر الفاعلة الداخلة في قطاع مصايد الأسماك. وبالإضافة إلى ذلك فقد اقترح إدراج التوعية بتغيرات المناخ ومخاطر الكوارث ضمن المناهج التعليمية في المدارس، وعلى الأخص في المناطق المعرضة لأخطار هذه التأثيرات.

كما أوصت المجموعة – بالإضافة إلى القضايا المذكورة أعلاه – بضرورة أن تعالج الخطوط التوجيهية للمصايد الصغيرة الحاجة إلى حماية المناطق الساحلية والإدارة المتكاملة لهذه المناطق تلافياً للنزاعات فيما بين القطاعات، والسماح بدخول المجتمعات المحلية في المصايد الصغيرة إلى المصايد على أساس الأفضلية. وكان هناك تأكيد على ضرورة تحسين التعاون على المستويين القطري والإقليمي، بما في ذلك التعاون بين الحكومات، ومؤسسات البحوث، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الحكومية الدولية، والمجتمعات المحلية. وفيما يتعلق بالبيانات والمعلومات، كانت هناك توصية بتحسين عمليات التحليل ونشرها واستخدام البيانات في صنع القرار. وفوق ذلك، أكدت المجموعة على ضرورة مواجهة التهديدات المتزايدة من الكوارث التي من صنع الإنسان، مثل أعمال القرصنة في الإقليم التي تشكل تهديداً دائماً لسبل معيشة مجتمعات الصيد مما يضطر الصيادين إلى البقاء في المياه القريبة من الشاطئ، الأمر الذي يزيد من الضغوط على عمليات الصيد على موارد سمكية تتعرض للاستغلال الشديد بالفعل.

المجموعة الرابعة: ترابط السياسات والتنسيق والتعاون المؤسسي

(بما في ذلك احتياجات البحوث والمعلومات والقدرات)
الممثل: السيد شريف طويلب (منظمة الأغذية والزراعة)
المقرر ومقدم الوثيقة: السيد المختار محمد (موريتانيا)

لاحظت المجموعة أن هناك نقصاً عاماً في ترابط السياسات والتنسيق فيما بين المؤسسات الموجودة في الإقليم، رغم أن قطاع المصايد الصغيرة يتأثر بالتطورات التي تحدث في القطاعات الأخرى، ويتعرض إلى التهديدات من العديد من التأثيرات المعاكسة، لاسيما التلوث. فالسياسات القطاعية المتضاربة والتي لها أهدافها المتشعبة ليست بالأمر النادر. وكمثال، فإن السياسات الصحية، وخطط تطوير البني الأساسية، والاستراتيجيات التجارية، تحتوي أحيانا على أهداف تؤثر على قطاع مصايد الأسماك تأثيراً سلبياً. وهناك قضية أخرى تتعلق بذلك، وهي أن أهداف السياسات تكون في أغلب الأحيان أكثر من طموحة بالنظر إلى الوسائل والموارد المتوافرة لتنفيذها. ومن هنا، لابد من التنسيق بصورةٍ أفضل فيما بين القطاعات وترابط السياسات، سواء على المستوى القطري أو الإقليمي.

كان هناك إحساس قوي بضرورة إدراج المصايد الصغيرة بصورةٍ أكثر وضوحاً في سياسات واستراتيجيات التنمية. فالسياسات لابد أن ترتبط بوضوح بمبادئ الاستدامة ومبادئ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، وأن تراعي الخصائص والاحتياجات المحددة لقطاع المصايد الصغيرة. وقد حان الوقت لاتخاذ تدابير لحماية البيئات البحرية وبيئات المياه الداخلية ضماناً لاستدامة المصايد الصغيرة. ولابد من إعطاء الأولوية للبحوث

العلمية وجمع البيانات التي يمكن أن تفيد في صناعة السياسات. وفي الوقت نفسه، فإن مشاركة أصحاب المصلحة في صنع القرار مسألة لابد منها. فهناك حاجة إلى التطوير التنظيمي بهدف تيسير مشاركة الصيادين ومجتمعاتهم على نطاقٍ أوسع في السياسات والتخطيط. ويحتاج الأمر إلى تنسيق أفضل بين منظمات المجتمع المدني القائمة والمنظمات المهنية. كما أن المسؤوليات المؤسسية الواضحة من شأنها أن تسهل الاتصالات فيما بين المجتمعات المحلية والحكومات، وقد اقترح في هذا السياق أن تكون هناك وزارة / وكالة حكومية واحدة على المستوى القطري، مسؤولة عن جميع شؤون المصايد الصغيرة، بدلاً مما يحدث الآن في أغلب الحالات إذ يتعين على المجتمعات المحلية أن تتصل بالعديد من المكاتب الحكومية المختلفة.

ولاحظت المجموعة أيضاً أن هناك نقاط ضعف فيما يتعلق بالتنسيق والتعاون بين المؤسسات على الصعيدين الإقليمي والدولي. ولاشك أن هذه عقبة خطيرة أمام إدارة المخزونات السمكية المشتركة والأنواع المهاجرة. والمطلوب من السياسات الدولية والإقليمية الواضحة أن تحد من ممارسات الصيد المدمرة أو تقضي عليها (مثل شباك الجر على القاع). كما أقترح زيادة الجهود ضماناً لفهمٍ أفضل لدورة المصايد الصغيرة في تحقيق الأمن الغذائي، وأن يدخل هذا الدور ضمن السياسات القطرية والإقليمية[9].

استنتاجات حلقة العمل والطريق إلى المستقبل

وافق المشاركون في حلقة العمل على موجز المناقشات التالي وأهم نتائج الحلقة يوم 28 مارس/ آذار 2012[10].

عقد الاجتماع الإقليمي التشاوري للشرق الأدنى وشمال إفريقيا بشأن ضمان استدامة المصايد الصغيرة: الجمع بين الصيد الرشيد والتنمية الاجتماعية، في مسقط بسلطنة عمان في الفترة من 26-28 مارس/ آذار 2012. وقد شاركت منظمة الأغذية والزراعة في تنظيميه مع وزارة الزراعة والثروة السمكية في سلطنة عمان. وحضر حلقة العمل هذه أكثر من 30 مشاركاً يمثلون الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في 17 بلداً. كما شارك في الاجتماع موظفون من مقر منظمة الأغذية والزراعة، والمكاتب الإقليمية وشبه الإقليمية وموظفون من المشروعات كمعاونين.

وقد عقدت حلقة العمل بهدف السماح بتقاسم السياسات والممارسات دعماً للمصايد الصغيرة في الإقليم، والمساهمة بالتالي في عملية الخطوط التوجيهية للمصايد الصغيرة، التي تقوم أمانة المنظمة في الوقت الحالي بوضعها بالتعاون الوثيق مع شركائها. وقد أكدت حلقة العمل أهمية المصايد الصغيرة في الإقليم كعنصر مساهم في تخفيف وطأة الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي، والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية، وأن الخطوط التوجيهية للمصايد الصغيرة سوف تكون أداة هامة في ضمان استدامة حوكمة المصايد الصغيرة وتنميتها.

[9] اقترح ممثلون عن منظمات المجتمع المدني إحلال تعبير ''السيادة الغذائية'' بدلاً من الأمن الغذائي.

[10] حدثت تعديلات لغوية بسيطة في تحرير النسخة النهائية من البيان بمعرفة أمانة منظمة الأغذية والزراعة.

وفي هذا السياق، أقرت حلقة العمل بما يلي:

- أن المصايد الصغيرة الموجودة في الإقليم تتسم بالتنوع الشديد فيما بين الأقاليم الفرعية والبلدان، من حيث نوع وعدد العناصر الفاعلة الداخلة في ذلك، وهياكل الإنتاج والتسويق، وموارد القطاع ووسائله.
- أن الكثير من البلدان يمر الآن بفترة تحول، قد تكون لها تأثيراتها أيضاً على قطاع المصايد الصغيرة.
- أن هناك حاجة إلى تشجيع المصايد الصغيرة وضمان فرص حصولها على الموارد اللازمة لمعيشة مستدامة. وتمثل المصايد الصغيرة في أغلب الأحيان قيماً تقليدية ووسيلة للحياة. ولاشك أن تحقيق الحوكمة والتنمية المستدامين للقطاع سوف يتطلب جهوداً منسقه، بما في ذلك التطوير التنظيمي وتعزيز القدرات على جميع المستويات.

وقامت مجموعات العمل الأربع بمناقشة موضوعات (1) حوكمة الحصول على المورد وإدارة الموارد والإشراف (2) التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق العدل والمساواة (3) إدارة مخاطر الكوارث وتغير المناخ (4) ترابط السياسات والتنسيق والتعاون المؤسسي. كما تناولت مجموعتا العمل الأخيرتين الجوانب المتعلقة باحتياجات البحوث والمعلومات والقدرات.

وقد توصلت المجموعات إلى الاستنتاجات الرئيسية التالية:

1- حوكمة الحصول على الموارد، وإدارة الموارد والإشراف

- هناك قلق في الإقليم فيما يتعلق بالصيد الجائر وسلامة النظم الايكولوجية، وهناك حاجة إلى تحسين إدارة مصايد الأسماك. وينبغي أن يقوم ذلك على أساس نُهج تشاركية تستفيد من نهج النظام الإيكولوجي في إدارة مصايد الأسماك وآخر الإنجازات العملية المتاحة.
- أن المجتمعات المحلية في المصايد الصغيرة بحاجةٍ إلى الحصول الآمن على الموارد السمكية وعلى الأراضي من أجل معيشتهم.
- أن البيانات ناقصة عادةً، والأمر بحاجة إلى بذل جهود لتحسين جمع البيانات وتحليلها. فالمجتمعات المحلية للصيد بحاجة إلى التعاون مع الحكومات من أجل ضمان بيانات منتظمة وموثوق بها لأغراض الإدارة.
- هناك حاجة إلى زيادة الاهتمام – بما في ذلك إقامة آليات للرصد – لمنع الصيد غير القانوني والقضاء عليه، ومعالجة الجهد الزائد في قطاع المصايد الكبيرة الذي يساهم في الصيد الكثيف، وبالتالي السماح باستدامة المصايد الصغيرة.
- إن الأمر بحاجة إلى توعيه وتدريب الصيادين على مختلف الجوانب المتعلقة بالمصايد، بما في ذلك ترتيبات السلامة.

2- التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق العدل والمساواة

- إن قطاع ما بعد الصيد في المصايد الصغيرة هو جزء مهم في نظام المصايد. فمن بين العراقيل التي تواجه القطاع، نقص البنية الأساسية المناسبة، والتنافس، والدخول إلى الأسواق.
- إن المجتمعات المحلية في المصايد الصغيرة تفتقر في أغلب الأحيان إلى الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية. والضمان الاجتماعي بحاجة إلى التكيف مع

الظروف الخاصة للمصايد الصغيرة، مع مراعاة أن نشاط الصيد هو نشاط لبعض الوقت.

- لابد من مراعاة السكان الذين يعيشون في ظل النزاعات أو تحت الاحتلال بين المجموعات المعرضة للخطر.
- في بعض الحالات قد يحتاج الأمر إلى المساعدة في إيجاد سبل معيشة بديلة، ولكن عندما يريد صغار الصيادين وعمال الصيد مواصلة العمل في مهنتهم، فإن هذه الرغبة ينبغي أن تحترم، وأن تراعى بالقدر الكافي في إدارة مصايد الأسماك.
- أن المرأة تعمل أساساً في قطاع ما بعد الصيد. وينبغي الاهتمام بقضايا الجنسين، مع مراعاة دور كل من الرجل والمرأة.
- ينبغي أن يكون هناك فهم أفضل للفارق بين عمل الأطفال وعمالة الأطفال، ومعالجة عمالة الأطفال بصورةٍ لائقة تلافياً للتأثيرات الضارة على النمو الجسماني والعقلي للأطفال، الذين هم مستقبل المجتمع.

3- إدارة مخاطر الكوارث والكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان وتغير المناخ.

- لابد من إدراج المصايد الصغيرة ضمن عمليات التخطيط للطوارئ والاستجابة للكوارث، وكذلك في الإستراتيجية التي وضعتها جامعة الدول العربية للحد من مخاطر الكوارث، وفي السياسات والخطط الإقليمية والقطرية بشأن تغير المناخ. ولاشك أن الحصول على التمويل بسرعة أمر ضروري.
- ينبغي بذل الجهود لزيادة الوعي بين أفراد المجتمعات المحلية في المصايد الصغيرة بتغيرات المناخ، وقدرتهم على التكيف معها باستخدام الوسائل والأدوات المناسبة.
- يحتاج الأمر إلى بيانات ومعلومات محسنة عن مخاطر الكوارث وتغير المناخ فيما يتعلق بمجتمعات الصيد المحلية، والجوانب الايكولوجية والبيئية. ولابد من تحليل البيانات ونشرها واستخدامها (لصنع القرار). ولابد أيضاً من الاستفادة من المعارف المحلية والتقليدية، وتحسين الاتصال بين الحكومات ومجتمعات المصايد الصغيرة.
- هناك حاجة لمواجهة التهديدات المتزايدة من الكوارث التي من صنع الإنسان، مثل القرصنة الموجودة في الإقليم والتي تتسبب في تهديد مستمر لسبل معيشة مجتمعات الصيد المحلية وترغم الصيادين على البقاء في المياه القريبة من الشاطئ لتزيد بذلك من ضغط الصيد على الموارد السمكية التي تتعرض بالفعل للاستغلال الشديد.

4- ترابط السياسات والتنسيق والتعاون المؤسسي.

- يتأثر قطاع المصايد الصغيرة بالتطورات التي تحدث في القطاعات الأخرى، كما يتعرض للتهديد من جانب تأثيرات عديدة معاكسة، وعلى الأخص التلوث. ويحتاج الأمر إلى تنسيق أفضل فيما بين القطاعات وإلى ترابط السياسات – على المستويين القطري والإقليمي – تلافياً للأهداف المتعارضة.
- من الضروري مشاركة جميع أصحاب المصلحة – بمن فيهم المجتمعات المحلية في المصايد الصغيرة بالذات – في صنع السياسات والقرارات. كما يتطلب الأمر تحسين التنسيق فيما بين منظمات المجتمع المدني.
- يحتاج قطاع المصايد الصغيرة إلى إدراجه في سياسات وخطط التنمية الوطنية. ويجب أن تأخذ مثل هذه الخطط استدامة الموارد في اعتبارها.

كما اقترحت حلقة العمل ما يلي:

- عقد حلقة عمل تضم الحكومات ومنظمات المجتمع المدني بشأن الاحتياجات الخاصة للمجموعات المعرضة للخطر في قطاع المصايد الصغيرة، مع التركيز على بعض المسائل مثل قضايا الجنسين، وعمالة الشباب، وعمالة الأطفال (عرضت إحدى منظمات المجتمع المدني في تونس استضافة مثل هذا الاجتماع).
- تنظيم اجتماعات تشاورية إضافية على المستويين شبه الإقليمي والقطري، لزيادة الوعي بالحاجة إلى الحوكمة والتنمية المستدامين لقطاع المصايد الصغيرة، وللمساهمة بمدخلات في عملية وضع الخطوط التوجيهية للمصايد الصغيرة. ويلقى أصحاب المصلحة الإقليميون والوطنيون تشجيعاً على القيام بمبادرة لتنظيم مثل هذا الاجتماع، بما في ذلك تحديد التمويل اللازم.
- ينبغي إدراج المناقشات حول قطاع المصايد الصغيرة والخطوط التوجيهية لهذه المصايد ضمن جدول أعمال المنظمات الإقليمية ذات الصلة. كما ينبغي استخدام قنوات أخرى لزيادة الوعي بأهمية المصايد الصغيرة، مثل وسائل الإعلام العامة وإقامة الشبكات.
- ينبغي للحكومات ومنظمات المجتمع المحلي في الإقليم أن تتكفل بالقيام بدور إيجابي في المناقشات التي تدور في المنتديات الدولية حول قضايا المصايد الصغيرة. ويحتاج الأمر إلى زيادة تقاسم التجارب سواء داخل الإقليم أو على المستوى الدولي.

كان هناك شعور بأن حلقة العمل شكلت فرصة مهمة لمناقشة موضوع المصايد الصغيرة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني. وكان هناك اهتمام كبير بذلك وأعرب البعض عن أمله في أن تستمر هذه العملية التشاركية والتعاونية.

يتوجه المشاركون في حلقة العمل بالشكر إلى سلطنة عمان على ترحيبها الحار وتنظيمها الرائع لهذا الاجتماع.

المرفق 1

قائمة المشاركين

الاجتماع التشاوري لإقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا حول ضمان استدامة المصايد الصغيرة: الجمع بين الصيد الرشيد والتنمية الاجتماعية
(مسقط، سلطنة عمان، 25-28 مارس/ آذار 2012)

البلدان

الجزائر
سالم زنير
المدير المساعد
بوزارة مصايد الأسماك
الجزائر العاصمة
الهاتف: 21433986 213+
المحمول: 21433183 213+
البريد الالكتروني: szennir@yahoo.fr
sdoo@mpeche.gov.dz

مملكة البحرين
فريد ميرزا القايم
رئيس قسم رصد البحار
بالمديرية العامة لحماية الموارد البحرية
ص ب 20071 - المنامة
الهاتف: 17815893 973+
المحمول: 7788 3996 973+
فاكس: 8459 1772 973+
البريد الالكتروني: fmirza@pmew.gov.bh

جمهورية مصر العربية
أحمد علي محمد أحمد
رئيس دائرة مصايد الأسماك في البحر الأحمربالسويس
الهيئة العامة لتنمية الموارد السمكية
المستقبل (3) مبنى رقم 18 أ
السويس
الهاتف: 20 01224288360/ 0100514100357+
المحمول: 20 01014100357+
الفاكس: 20 0623230549+
البريد الالكترونيahmad.mehrem@yahoo.com :
ahmed 1967.fr@hotmail.com

جمهورية إيران الإسلامية
سيد باريز محبى نيزار
نائب قسم الثروة السمكية
هارمزغان – قسم الثروة السمكية
منظمة مصائد الأسماك الإيرانية
محافظة هاروزغان
بندر عباس
هاتف: 98 7613340904+
خلوى:989 173634332+
فاكس: 987 613340903+
بريد إليكترونى: pjmohebbi@yahoo.com

المملكة الأردنية الهاشمية
محمد يعقوب صالح
استشاري الانتاج الحيواني
بوزارة الزراعة
عمان
الهاتف: 962799059482+
المحمول: 962777411326+
البريد الالكتروني: mabbady66@yahoo.com

الكويت
السيدة سهام محمد سفر
أخصائية علوم البحار
الهيئة العامة لإدارة الزراعة ومصايد الأسماك
الهاتف: 965 99311333+
الفاكس: 965 24763669+
البريد الالكتروني: ryyku@yahoo.com

لبنان
داهج المقداد
رئيس الخدمات الحرجية والموارد الطبيعية بوزارة الزراعة
بير حسن، بيروت
الهاتف: 961 1849622+
المحمول: 961 3602794+
الفاكس: 9611849 621+
البريد الالكتروني: dahejm@hotmail.com

موريتانيا
المختار محمد المختار
نائب مدير المصايد الحرفية والساحلية، بوزارة مصايد الأسماك
نواكشوط
المحمول: 22421050 222+
البريد الالكتروني: elsidimm@yahoo.fr

المملكة المغربية
يوسف عواطي
دائرة المصايد البحرية
بوزارة الزراعة والمصايد البحرية
الهاتف: (office) 537688162 212+
(home) 537 711665 212+
المحمول: 668681202 212+
الفاكس: 537688194 212+
البريد الالكتروني: y.ouati@mpm.gov.ma

سلطنة عمان
أحمد محمد المزروعي
القائم بأعمال المدير العام
دائرة تنمية الموارد السمكية
وزارة الزراعة ومصايد الأسماك
مسقط
الهاتف: 24688255 (968+)
الفاكس: 24693246 (968+)
البريد الالكتروني:
ahmed.mazroui@mofw.gov.om

علوي سالم علي الحافض
مدير عام مصايد الأسماك
وزارة الزراعة ومصايد الأسماك
ص ب 468
صلالة
الهاتف: 23208444 968+
المحمول: 9949071
الفاكس: 23201362 968+
البريد الالكتروني: alawisalim@hotmail.com

مسلم رافيت
مدير دائرة مصايد الأسماك
وزارة الزراعة ومصايد الأسماك
صلالة
الهاتف: 99698748 968+
الفاكس: 23291527 968+
البريد الالكتروني: musallemr@gmail.com

سعود الجفيلي
أستاذ مساعد
جامعة السلطان قابوس، ص ب 340
مسقط
الهاتف: 99248740 968+
البريد الالكتروني: sjufaily@squ.edu.om

حسين المسروري
أستاذ مساعد العلوم البحرية ومصايد الأسماك
جامعة السلطان قابوس - مسقط
الهاتف: 24141246 968 +
المحمول: 95062202 968+
الفاكس: 24413418 968+
البريد الالكتروني: masroori@squ.edu.om

إبراهيم عبد الله القرطوبي
مدير دائرة الإرشاد ولجان مصايد الأسماك
وزارة الزراعة ومصايد الأسماك
مسقط
الهاتف: 24688268 968+
المحمول: 96899232983+
الفاكس: 24688254 968+
البريد الالكتروني: ibrooo@gmail.com

عبد الله هلال البلوشي
رئيس قسم - دائرة تنمية مصايد الأسماك
وزارة الزراعة ومصايد الأسماك
مسقط
الهاتف: 24688286 968+
المحمول: 99333325 968+
فاكس: 24688254 968+
البريد الالكتروني: almazim2000@hotmail.com

طارق مرهون المعماري
أخصائي تنمية مصايد الأسماك
وزارة الزراعة ومصايد الأسماك
مسقط
الهاتف: 24688286 968+
المحمول: 99492054 968+
فاكس: 24688254 968+
البريد الالكتروني: tariqalmamari@yahoo.com

السيدة رقية إمام البلوشي
أخصائية تنمية مصايد الأسماك
وزارة الزراعة ومصايد الأسماك
مسقط
الهاتف: 24688288 968+
المحمول: 95448778 968+
الفاكس: 24688254 968+
البريد الالكتروني: albulushiruq085@gmail.com

قطر
جاسم صالح المحمدي
المدير المساعد بدائرة مصايد الأسماك
وزارة البيئة
ص ب 8703
الدوحة
الهاتف: 44207481 974+
الفاكس: 44207650 974+
المحمول: 55551196 974+
البريد الالكتروني: jalmohamady@moe.gov.qa

السودان
محمد محمد صالح محمد
مدير مصايد الأسماك بولاية النيل الأزرق بوزارة الثروة الحيوانية ومصايد الأسماك
المحمول: 912630211 249+
فاكس: 551821284 249+
المحمول: 9126302 249+
البريد الالكتروني: msalih14@yahoo.com

سورية
ياسر صقر
مدير شعبة الدراسات والبحوث المائية
الهيئة العامة للموارد السمكية
وزارة الزراعة والزراعة والإصلاح الزراعي
اللاذقية
الهاتف: 381618 41 963+
المحمول: 257708 994 963+
فاكس: 341 770 43 963+
البريد الالكتروني: yassarsaker77@yahoo.com

تونس
أميمي رضا
رئيس الدائرة الإقليمية لمصايد الأسماك في المونستير،
وزارة الزراعة - مونستير
الهاتف: 216 +- (office) 73464610 216+
(home) 73531071
المحمول: 22855992 216+
البريد الالكتروني: amimi.ridha@yahoo.fr

الإمارات العربية المتحدة
عيسى عبد الكريم اليافعي
رئيس قسم المحيطات
وزارة البيئة والمياه
ص ب 21 أم القوين
الهاتف: 67655881 971+
المحمول: 506467891 971+
فاكس: 67658881 971+
البريد الالكتروني: ealyafee@moew.gov.ae

اليمن
عبد الله عوض الغرابي
استشاري مصايد الأسماك
وزارة الثروة السمكية
عدن
الهاتف: 711 762 733 967+
فاكس: 2245317 967+
البريد الالكتروني: aalghurabi@gmail.com

ممثلو منظمات المجتمع المدني
سيد أحمد عبيد
رئيس الاتحاد الأفريقي لمنظمات مصايد الأسماك الحرفية ورئيس القسم الحرفي للاتحاد الموريتاني الوطني للصيد في جمهورية موريتانيا في المنتدى العالمي للصيادين
موريتانيا
الهاتف: 22360087 222+
المحمول: 36360087 222+
فاكس: 45745430 222+
البريد الالكترونيabeid11957@hotmail.fr

جاسم أحمد ج. أحمد
الرئيس والمدير المسؤول
لمؤسسة جاسم اللنجاوي التجارية
الدوحة
دولة قطر
الهاتف: 44986498/44413356 974+
المحمول: 55503977 974+
البريد الالكتروني: sales@lingawi.net

حسن الجعجاع
الشبكة العربية للسيادة الغذائية
بيروت
الجمهورية اللبنانية

عبد الرحيم الجهادي
المدير المسؤول
عضو الجمعية التعاونية السعودية للصيادين
ص ب 4، الرمز البريدي 21991
المملكة العربية السعودية
الهاتف: 22903272 966+
المحمول: 505645987 966+
فاكس: 22882438 966+
البريد الالكتروني: ibn-mujazi@hotmail.com

ناصر صلاح خليل الخضري
رئيس جمعية الصيادين الأردنيين ''ثغر الأردن''
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
الهاتف: 785444345 962+

عبد الله بن خميس السياني
صياد
مسقط – سلطنة عمان
المحمول: 99319662 968+

كريم عكروت
عضو الاتحاد التونسي للمصايد الحرفية
North Africa IPC focal point and
IPC for Food Sovereignty
12 شارع الحبيب بورقيبة
تونس العاصمة
الهاتف: 350189 23 216+
البريد الالكتروني: karimakrout@yahoo.fr

عبد العاطي عبد الخير عيد
الوكالة الدولية للتنمية وإعادة التوطين
مشروع بناء قدرات الصيادين في بحيرة المناصر
الخرطوم - السودان
الهاتف: 912393599 249+
المحمول: 912393599 249+
البريد الالكتروني: abdelaatieid@hotmail.com

طالب حراكي
رئيس الاتحاد التعاوني للصيادين في الاوزاعي
لبنان
المحمول: 3694772 961+
البريد الالكتروني: minaoz@hotmail.com

محمد قطيشات
مهندس بيئي وخبير بإدارة الموارد المائية
عمان – المملكة الأردنية
المحمول: 799265570 962+
البريد الالكتروني: qtaishat_m@yahoo.com, info@apnature.org

كامل بن رمضان
نائب رئيس اتحاد الصيادين في جنوب تونس
تونس العاصمة
الهاتف: 2169856708+
البريد الالكتروني: kamelromdhane@gmail.com

السيدة مايا صروف
مديرة مشروع
في جمعية البيئة بعمان
ص ب 3955
مسقط – سلطنة عمان
الهاتف: 24790975 968+
المحمول: 98903061 968+
البريد الالكتروني: maia.sarrouf@eso.org.om

عاطف شوقي
ممثل اتحاد الصيادين المستقل في المنيا
جمهورية مصر العربية
الهاتف: 01223592138 20+

أحمد صوراني
مستشار التعاون الإنمائي في لجان الاغاثة الزراعية الفلسطينية
غزة - فلسطين
الهاتف: 82805041 970+
المحمول: 599302704 970+
البريد الالكتروني: haninahmed@hotmail.com
a.sourani@ids.ac.uk

السيدة رازان زعيتر
عضو المجموعة العربية لحماية الطبيعة
عمان
الأردن
الهاتف: 96265673331+
المحمول: 962795552324+
البريد الالكتروني: razan.zuayter@gmail.com

منظمة الأغذية والزراعة

ماسيو برناردون
مسئول برنامج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية
أسبانيا
هاتف: 952989245 34+
فاكس: 952989252 34+
البريد الالكتروني: matthieu.bernardon@fao.org

سيمون بواز
مسئول برنامج الطوارىء
ص ب 22246
القدس
هاتف: 1950/2757 532 2 (0) 972+
فاكس: 0027 540 2 (0) 972+
محمول: 598198562 (0) 972+
البريد الالكتروني: simon.boas@fao.org

السيدة لورى كيرتس
مستشارة
المكتب الإقليمى للشرق الأدنى
ص ب 2223
القاهرة – جمهورية مصر العربية
هاتف: 20233316000+ داخلى (822)
فاكس: 5981 749 23 20+
البريد الالكتروني: lori.curtis@fao.org

السيدة هبة فهمى
مساعدة برامج
المكتب الإقليمى للشرق الأدنى
ص ب 2223
القاهرة – جمهورية مصر العربية
هاتف: 20233316000 (Ext. 2802)+
فاكس: 5981 749 23 20+
البريد الالكتروني: hebatallah.fahmy@fao.org

السيدة نيكول فرانس
خبيرة تخطيط المصايد
قسم مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية
المكتب الرئيسى لمنظمة الفاو
روما – إيطاليا
هاتف: 53031 570 06- 39+
البريد الالكتروني: nicole.franz@fao.org

كارلوس فيونتيفيلا
مساعد خبير
قسم مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية
المكتب الرئيسى لمنظمة الفاو
روما – إيطاليا
هاتف: 390657056616 +
بريد إلكترونى: carlos.fuentevilla@fao.org

السيدة لينا ويستلوند
مستشارة لدى منظمة الفاو
السويد
محمول: 708548813 46+
البريد الالكتروني: lena.westlund@swipnet.se
Lena.westlund@fao.org

بيرو مانينى
مستشار مصايد الأسماك
المكتب الإقليمى للشرق الأدنى
ص ب 2223
القاهرة – جمهورية مصر العربية
هاتف:6141 331 23 20+
فاكس: 5981 749 23 20+
البريد الالكتروني: piero.mannini@fao.org

السيدة إيرين أوموندى
خبيرة برامج
المكتب الإقليمى للشرق الأدنى
ص ب 2223
القاهرة – جمهورية مصر العربية
هاتف: 20233316000 (Ext. 2609)
فاكس: 5981 749 23 20+
البريد الالكتروني: irene.omondi@fao.org

السيدة فلورانس بولين
خبيرة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية
قسم مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية
المكتب الرئيسى لمنظمة الفاو
روما – إيطاليا
هاتف: 55772 570 06-39+
البريد الالكتروني: florence.poulain@fao.org

شريف تعيليب
خبير مصايد الأسماك
مكتب شبه الإقليمى لشمال أفريقيا
تونس
فاكس: 905110 71 216+
البريد الالكتروني: cherif.toueilib@fao.org

رولف ويلمان
مستشار الثروة السمكية والتخطيط
قسم مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية
المكتب الرئيسى لمنظمة الفاو
روما – إيطاليا
هاتف: 53408 570 06-39+
بريد إلكترونى: rolf.willmann@fao.org

المترجمون الفوريون
دانى نجار
دبى
دولة الإمارات العربية
هاتف: 60 34 4283 971+/50 34 4283 971+
خلوى: 25 01 617 97150+
البريد الالكتروني: najjarf@emirates.net.ae

فيرا نوفل
عمان
المملكة الأردنية الهاشمية
هاتف: 65513724 962+
خلوى: 962795716044+
البريد الالكتروني: mvnofal@nets.com.jo

أمل رضوان
القاهرة
جمهورية مصر العربية
هاتف: 222755547 20+/27 2227555 20+
خلوى: 201223195637+
البريد الالكتروني:
amal_s_radwan@hotmail.com

أمل سعد وات
القاهرة
جمهورية مصر العربية
هاتف: 27916000 20+
خلوى: 1515349594 20+
البريد الالكتروني: amalwatt@gmail.com

المرفق 2

جدول أعمال حلقة العمل

اليوم الأول: الاثنين 26 مارس/ آذار 2012

افتتاح الدورة، بما في ذلك كلمتي الترحيب والافتتاح
عرض عام لأهداف الحلقة والنتائج المتوقعة
التعريف بالمشاركين وتعيين هيئة المكتب

وثائق الجلسة العامة:

- وصف عملية الخطوط التوجيهية للمصايد الصغيرة – عرض عام للاجتماعات السابقة والوضع الحالي والسير قدماً، ونتائج حلقة العمل التي عقدت في فبراير/ شباط 2012.
- عرض عام للصكوك الدولية ذات الصلة بالخطوط التوجيهية للمصايد الصغيرة.
- استنتاجات وتوصيات حلقة العمل الإقليمية للحد من التعرض للمخاطر في 25 مارس/ آذار 2012.
- عرض عام موجز لأنماط إنتاج مصايد الأسماك واتجاهاتها في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا.
- شرح اختصاصات مجموعات العمل.

مجموعتا العمل الموازية: <u>الاجتماع الأول</u>

- المجموعة الأولى - حوكمة الحصول على الموارد، وإدارة الموارد، والإشراف.
- المجموعة الثانية – التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق العدل والمساواة.

اليوم الثاني: الثلاثاء 27 مارس/ آذار 2012

الجلسة العامة:

- المصايد الصغيرة في شمال إفريقيا: الفرص ونقاط الضعف
- تجارب من داخل الإقليم: مشروع التنمية المستدامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط الحرفية في المغرب وتونس
- تقارير من الجلسة الأولى لمجموعة العمل في اليوم السابق والمناقشات

مجموعتا العمل الموازية: الجلسة الثانية

- المجموعة الأولى إدارة مخاطر الكوارث وتغير المناخ (بما في ذلك احتياجات البحوث والمعلومات والقدرات)

- المجموعة الثانية - ترابط السياسات والتنسيق والتعاون المؤسسي (بما في ذلك احتياجات البحوث والمعلومات والقدرات)

تقارير من الجلسة الثانية لمجموعة العمل والمناقشات

اليوم الثالث: الأربعاء 28 مارس/ آذار 2012

مناقشات الجلسة العامة بشأن الاستنتاجات والتوصيات

إنهاء أعمال حلقة العمل واعتماد الاستنتاجات والتوصيات

الحفل الختامي

انتهاء أعمال الحلقة

المرفق 3

قائمة المشاركين في مجموعات العمل

الجلسة الأولى – 26 مارس/ آذار 2012

المجموعة الأولى

1	سهام سفر
2	محمد يعقوب
3	أميمي رضا
4	يوسف عواطي
5	عيسى اليافي
6	داهج المقداد
7	مسلم رافيت
8	عبد الله السيابي
9	ابراهيم القرطوبي
10	المختار محمد
11	جاسم أحمد
12	احمد صوراني
13	ناصر صالح
14	محمد قطيشات

المجموعة الثانية

1	فريد مرزا سعيد
2	سالم زنير
3	احمد احمد
4	سيد محبي
5	علوي الحافظ
6	احمد المزروعي
7	حسين المسروري
8	جاسم المحمدي
9	محمد صالح
10	عبد الله الغرابي
11	سيد أحمد عبيد
12	طالب حراكي
13	رزان زعيتر
14	كريم عكروت
15	كمال بن رمضان
16	عاطف شوقي
17	عبد العاطي عيد
18	عبد الرحيم الجهدلي
19	حسن جاجا

الجلسة الثانية – 27 مارس/ آذار 2012

المجموعة الأولى

1	سهام سفر
2	احمد المزروعي
3	جاسم المحمدي
4	محمد صالح محمد
5	سعيد نزار
6	ياسر صقر
7	عبد الله الغرابي
8	احمد صوراني
9	عبد الرحيم الجهادي
10	كريم عكروت
11	سيد احمد عبيد
12	طالب حراكي
13	كامل بن رمضان
14	عاطف شوقي
15	عبد العاطي عيد
16	سيمون بواس
17	لوري كورتس
18	ايرين اوموندي

المجموعة الثانية

1	فريد القايم
2	احمد علي
3	محمد يعقوب
4	سالم زنير
5	ضاحي المقداد
6	يوسف عواطي
7	المختار محمد
8	أميمي رضا
9	ابراهيم القرطوبي
10	اليزا اليافي
11	رزان زعيتر
12	محمد قطيشات
13	عبد الله السرياني

المرفق 4

تقرير موجز عن الاجتماع الإقليمي بشأن الحد من تعرض مجتمعات الصيد المحلية واستزراع الأسماك إلى مخاطر الكوارث الطبيعية تغير المناخ في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا
مسقط، سلطنة عمان، 25 مارس/ آذار 2012

كان الهدف من الاجتماع الإقليمي هو تعزيز الشراكات الإقليمية في مجالات إدارة مخاطر الكوارث في مصايد الأسماك/ تربية الأحياء المائية، والتكيف مع تغير المناخ في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، وتحديد الإجراءات التي لها أولويتها بالنسبة للإقليم والإسهام بمدخلات في المشاورة الإقليمية للشرق الأدنى وشمال إفريقيا بشأن وضع خطوط توجيهية لضمان استدامة المصايد الصغيرة.

وقد حضر هذا الاجتماع الإقليمي 20 مشاركاً يمثلون منظمات وبرامج قطرية وإقليمية ودولية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني ومنظمات حكومية دولية. وقد عقد الاجتماع حول عدد من الوثائق ومجموعات عمل ومناقشات في جلسةٍ عامة.

وفيما يلي تقرير عن أهم المناقشات التي دارت في مجموعات العمل وفي الجلسة العامة.

مقدمة إلى وقائع الاجتماع

افتتح السيد أحمد محمد المزروعي، القائم بأعمال مدير عام إدارة تنمية الموارد السمكية وزارة الزراعة والثروة السمكية في عمان الاجتماع رسمياً. وأكد على أهمية المناقشات فيما يتعلق بتغير المناخ والكوارث التي تحدث في الإقليم، متمنياً للمشاركين مناقشات مثمرة.

أوضح السيد Piero Mannini، كبير مستشاري الأسماك في منظمة الأغذية والزراعة بالمكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال إفريقيا أن التكيف مع تغير المناخ والتأهب لمواجهة الكوارث والاستجابة لها، هي مجالات لها أولويتها في الأعمال التي تقوم بها المنظمة في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، وكما يظهر من إطار الأولويات الإقليمية في المنظمة الذي اعتمده المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى وشمال إفريقيا في دورته الثلاثين، الذي عقد في الفترة من 4-8 ديسمبر/ كانون الأول 2010 بمدينة الخرطوم بالسودان. وأوضح السيد ماينيني أن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية يلعبان دوراً مهماً في حياة سكان الإقليم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي، وكمصدر رئيسي للبروتين الحيواني. ورغم ذلك، فإن الإسهام الذي تقدمه مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية إلى دول الإقليم، مهدداً بزيادة تعرض سكانه الذين يعملون في هذا القطاع للمخاطر (بما في ذلك أخطار تغير المناخ، وعدم الاستقرار السياسي في بعض الحالات). وذكّر بأن المنظمة عقدت حلقة عمل إقليمية في عام 2009 بالتعاون مع المركز العالمي لمصايد الأسماك حول ''التكيف مع تغير المناخ: نهج النظام الايكولوجي في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا'' في العباسة بمصر. وقد أظهرت نتائج هذه الحلقة أن هناك تحديات خطيرة مازالت قائمة، لابد من علاجها حتى يمكن إعداد قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بصورةٍ مناسبة لمواجهة تغيرات المناخ.

وقد طرحت وثيقتان بعرضٍ عام لأهمية مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الإقليم، ولمناقشة المخاطر التي يتعرض لها الصيادون ومربو الأسماك ومجتمعاتهم المحلية، مع إشارة خاصة لتأثير تغيرات المناخ والكوارث. وقد طرحت نتائج الاجتماع القطاعي العاشر الذي عقدته جامعة الدول العربية والأمم المتحدة بشأن التعاون في المساعدات الإنسانية في المنطقة العربية يومي 22 و23 فبراير/ شباط 2012 في القاهرة بمصر، إلى جانب الإطار المؤسسي لإدارة مخاطر الكوارث في المنطقة. وقد برز من هاذين الطرحين ضرورة تعزيز عملية دمج إدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغيرات المناخ في استراتيجيات وسياسات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية على المستويين الإقليمي والقطري. وقد أعقب جلسة التعريف بالمشاركين اجتماع لمجموعتين من مجموعات العمل وجلسة عامة.

مناقشات مجموعات العمل

تم تقسيم المشاركين في الحلقة إلى مجموعتين فرعيتين لمناقشة تأثيرات الكوارث وتغير المناخ إلى قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الإقليم، وتحديد الدروس المستفادة، وكذلك الثغرات الموجودة في الفرص والتحديات أمام تحسين التأهب لهذه التأثيرات، والاستجابة الفعالة لتأثيرات تغير المناخ، والتهديدات وحالات الطوارئ.

المجموعة الأولى المعنية بالكوارث وتغير المناخ

ناقشت المجموعة تأثيرات الكوارث وتغير المناخ على قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في المنطقة. وكانت هناك إشارة خاصة إلى أهمية ارتفاع مستوى البحار وملوحة الأراضي والمياه. وكان هناك أيضاً إبراز لأهمية ندرة المياه فيا لإقليم ونتائجها على المصايد الصغيرة ومربي الأسماك. وفي هذا السياق، أشير إلى النزاعات حول الموارد الطبيعية والبحث عن سبل بديلة للمعيشة، بما في ذلك عن طريق قدرة المجتمعات المحلية. ومن بين أنماط التغييرات والكوارث الأخرى التي ناقشتها المجموعة:

- حموضة المحيطات؛
- ارتفاع درجة حرارة المياه؛
- تغير أنماط التيارات وقوتها؛
- تسربات النفط؛
- الأعاصير والفيضانات والجفاف.

وناقشت المجموعة تأثيرات ذلك على القطاع. وتبين أن هذه التغييرات والكوارث يمكن أن تؤثر على:

- إنتاج مصايد الأسماك وسلامة النظام الإيكولوجي (مثل اكتساب الشعاب المرجانية للون الأبيض)؛
- ظهور أنواع غازية وغريبة (مثل الأسماك)؛
- ظهور الطحالب الحمراء؛
- سبل المعيشة (بما فيها البحث عن سبل معيشة/ دخل بديل، والتنافس على مصايد الأسماك والهجرة)؛
- فقدان أو تلف البنى الأساسية والأصول؛

- الأمن الغذائي والتغذوي. وبرز في هذا الصدد أنه يظل على هذا القطاع أن يلبي الطلب (المتزايد) على الأسماك.

أقرت المجموعة بأن المصايد الصغيرة، ومربو الأسماك ومجتمعاتهم المحلية، معرضون بشكلٍ خاص إلى تأثيرات الكوارث وتغير المناخ، وأن هذه التغيرات والكوارث تؤثر على الرجال والنساء بطرقة مختلفة.

كما لاحظت المجموعة ضرورة التعاون الإقليمي في رصد المخزونات المشتركة، وعمليات الوقاية من الكوارث وتغير المناخ، والتأهب لمواجهتها والرد عليها. كما لوحظ أن الرد الذي يتم بصورةٍ أحادية وعلى المستوى القطري قد تكون له نتائجه السلبية على البلدان والمجتمعات المحلية المتاخمة. وذكّر البعض في هذا الصدد بأن هناك بالفعل ترتيبات بين بلدان الإقليم بشأن إدارة المصايد وتربية الأحياء المائية و/ أو إدارة مخاطر الكوارث.

وأكدت المجموعة أهمية وجود سياسات وتخطيط في سياق التكيف مع تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث، وعلى الأخص عبر القطاعات المختلفة وعلى جميع الأصعدة. وأبرز البعض ضرورة التحقيق التشاركي وتمكين صغار الصيادين ومربو الأسماك لهذا الغرض.

وأكدت المجموعة على ضرورة التوصل إلى تصورات جديدة للتأهب لمواجهة أخطار و جديدة في الإقليم والرد عليها. وقد لوحظ أن بلدان الإقليم ولاحظت المجموعة أن بلدان الإقليم مازالت تتبع نهج رد الفعل إزاء أنماط معينة من الكوارث مثل الأعاصير والفيضانات وأوصت المجموعة بعمل تقدير مبدئي للمخاطر ومرونة المجتمعات المحلية في مواجهتها.

وبالإضافة إلى ذلك، أوصت المجموعة بالإجراءات التالية لمعالجة تأثيرات تغير المناخ والكوارث في الإقليم:

- تدعيم الشبكات الإقليمية (وشبه الإقليمية) اعتماداً على مراكز ومعاهد البحوث الوطنية القائمة؛
- في حالة عدم وجود شبكات أو ترتيبات إقليمية، يبدأ العمل في تقاسم المعلومات وإثارة الوعي، ووضع ترتيبات وشراكات تعاونية جديدة وتنفيذها؛
- إجراء تحليل لأصحاب المصلحة على المستويين القطري والإقليمي؛
- إثارة الوعي بتأثيرات تغير المناخ ومخاطر الكوارث فيما بين الحكومات، بالاستفادة من الدوافع السياسية القائمة (مثل إستراتيجية عربية للحد من مخاطر الكوارث في عام 2020)؛
- تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التعاون والمشاركة في جمع البيانات ونظم الإنذار المبكر، والتخطيط، والتأهب، إدارة مصايد الأسماك؛
- تنسيق الأدوات ومؤشرات التعرض للمخاطر من أجل تحسين طرق الرصد على المستويين القطري والإقليمي؛
- استخراج الدروس المستفادة وأفضل الممارسات لتكامل السياسات واستخدامها، ونشر هذه الدروس والممارسات؛
- إجراء تقدير للمخاطر في القطاع، مع مراعاة أفضل المعارف العلمية وطرق النمذجة؛

- التكفل بإدراج المصايد من حيث علاقتها بالكوارث وتغير المناخ في استراتيجيات الجهات المانحة بالإقليم، والدعوة إلى ذلك.

المجموعة الثانية المعنية بالأزمات المطولة

قررت المجموعة تركيز مناقشاتها على عدم الاستقرار السياسي والنزاعات، مثل القرصنة، والتحول الذي يحدث في العالم العربي، والحروب وتأثيرها على قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

وكان من بين النتائج التي لاحظتها المجموعة: غياب الأمن، الذي يؤثر بشكلٍ خاص على أكثر المجتمعات المحلية تعرضاً للخطر، وعلى تحركات الصيادين نحو المناطق القريبة من الشواطئ، وما يترتب على ذلك من الصيد الجائر، ونزوح الصيادين ومجتمعاتهم المحلية، والتدمير المادي للبنى الأساسية وأصول الصيد، ومصادرة هذه الأصول، والعجز في مستلزمات الإنتاج، وإغلاق الطريق إلى البحار والأسواق وعدم وجود أي تعويضات للصيادين ومربي الأسماك.

وكان من بين التأثيرات التي لاحظتها المجموعة: انعدام الأمن الغذائي والتربوي، والصيد الجائر، والتنافس على الموارد، كثافة النزاعات القائمة وظهور نزاعات جديدة، وعمليات النزوح، والضغوط السكانية.

كما ناقشت المجموعة الثغرات الموجودة والدروس المستفادة والفرص المتاحة من أجل تحسين التأهب والاستجابة الفعالة للأزمات التي تؤثر على قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. لاحظت المجموعة بشكلٍ خاص، مدى الحاجة إلى معلومات واتصالات عن طريق التقدير التشاركي، وتنسيق المعلومات ونشرها. وأحاطت المجموعة بأن حساسية البيانات قد تكون أحدى العقبات، ولكنها أقرت بأن هذه العقبة قابلة للعلاج.

وتم الاتفاق على أن تشجيع احترام حقوق الصيادين في ظل نهج لحقوق الإنسان، وإطار قانوني للمصايد، وضمان حقوقهم في الدخول إلى المصايد، كلها أمور لها أميتها البالغة، ورؤيا أن استقطاب التأييد يمكن أن يلعب دوراً له قيمته في التمسك بهذه الحقوق أينما تعرضت للانتهاك.

وأقرت المجموعة بأهمية التنسيق والشراكة الدوليين، والحاجة إلى إدراج إدارة مخاطر الكوارث في جميع مستويات التدخل في مصايد الأسماك.

ورؤى أن تنمية قدرات المجتمعات المحلية نفسها أمر ضروري من أجل تحسين التأهب لمواجهة الكوارث، والحد من تأثيرها، وتحسين قدرة هذه المجتمعات على الاستجابة بمثل هذه الأحداث. وحددت المجموعة في هذا الصدد أهمية التدريب على حقوق الإنسان، والإسعافات الأولية، وحل النزاعات، والابتكارات التكنولوجية وسبل المعيشة البديلة (أو الإضافية).

وأكدت المجموعة أنه في حالة حدوث كارثة، فإن الاستجابة السريعة هي المفتاح. ولابد من توفير صناديق للاستجابة لحالات الطوارئ وأن تكون في متناول المنظمات القطرية والمحلية. كما أن الأمر قد يحتاج إلى برامج لتنمية قدرات المجتمعات المحلية/ جمعيات الصيادين لإقامة شبكات مع الجهات المانحة والحصول على التمويل.

وقد أصدرت المجموعة التوصيات التالية:

- وضع أو تعزيز الآلية التشاركية لجمع البيانات ونشرها عن حالات التعرض للمخاطر والأصول الموجودة والمخاطر على المستويات القطرية والإقليمية والمحلية.
- إنشاء صندوق إقليمي للرد على الكوارث، وتوفير التدريب للمنظمات المحلية والوطنية لكي تستفيد من مثل هذه الصكوك للتمويل في حالات الطوارئ؛
- تنمية قدرات الصيادين على الإسعافات الأولية وضمان السلامة؛
- تشجيع إدراج مصايد الأسماك في استراتيجيات وسياسات إدارة الكوارث في الاجتماعات ذات الصلة، واستقطاب التأييد من أجل ذلك؛
- تمكين الصيادين من القيام بدور إيجابي في تشجيع إدارة مخاطر الكوارث في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية عن طريق التخطيط التشاركي وإثارة الوعي؛
- التعرف على مصادر الدخل وسبل المعيشة البديلة، التي يمكن لمجتمعات الصيد المحلية الحصول عليها؛
- تهيئة بيئة تسمح للقطاع الخاص بالاستثمار في سلاسل العرض والتسويق؛
- استخلاص الدروس من التجارب الأخيرة، ونشر هذه الدروس.

مساهمات المنظمات المشاركة

قدمت المنظمات التالية طرحاً موجزاً لبرنامج عملها وعلاقة هذه البرامج بإدارة مخاطر الكوارث وبالتكيف مع تغير المناخ وبمصايد الأسماك: المركز الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث، ومؤسسة إغاثة الأطفال، والمركز العالمي للأسماك، والهلال الأحمر المصري/ الفريق الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث، وجمعية الحياة البرية الإماراتية، والمجموعة العربية لحماية الطبيعة، ولجنة الإغاثة الزراعية الفلسطينية، ومشروعا منظمة الأغذية والزراعة CopeMed الثاني، ومشروع التنمية المستدامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط الحرفية في المغرب وتونس، وبرامج المنظمة لحالات الطوارئ في غزة وفي الإقليم.

موجز للمسائل التي تناولتها مناقشات المجموعات والطريق إلى المستقبل

كان هناك اتفاق عام على ضرورة إجراء تحليل متعمق لتغير المناخ ومخاطر الكوارث على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الإقليم.

وقد أوصى الاجتماع بالإجراءات التالية في المستقل:

- تحسين عمليات التنسيق، والمعلومات والرصد، والإنذار المبكر، والتخطيط لحالات الطوارئ على المستويين القطري والإقليمي؛
- تعزيز منظمات المجتمع المدني وتحسين مشاركة المجتمعات المحلية في إدارة مصايد الأسماك، والتأهب لمواجهة الكوارث والرد عليها، باستخدام الأدوات الموجودة، مثل مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد.
- تحسين مشاركة الجهات المانحة في إدارة مخاطر الكوارث، والتكيف مع تغير المناخ في مصايد الأسماك، والقدرة على الحصول على الأموال والخبرات لاستخدامها في الرد السريع؛

- تشكيل شبكات أمان اجتماعي لمواجهة التغيرات المفاجئة في الاحتياجات؛
- تنمية قدرات المجتمعات المحلية المعرضة للخطر، بما في ذلك إيجاد سبل معيشة بديلة لها؛
- الابتكار والتكيف من أجل مواجهة المخاطر والحد بصورة أفضل من الضغوط على الموارد الشحيحة؛
- تعزيز تكامل السياسات في مجالات مصايد الأسماك وتغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث؛
- تطوير الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، للاستفادة منها في السياسات والبرمجة؛
- زيادة الوعي لدى الحكومات والمجتمع المدني؛
- تنسيق الأدوات ووضع مؤشرات للتعرض للمخاطر، وتحسين عمليات الرصد؛
- تحسين عمليات تقدير المخاطر، تأسيساً على أفضل المعلومات والنماذج العلمية المتوافرة.

وفيما يتعلق بالمسائل المشتركة، لاحظ الاجتماع أن للرجل والمرأة أهداف محددة إلى حد ما في هذا القطاع، وأنه ينبغي مراعاة الاحتياجات الخاصة بكل حالة. فالتعرض للمخاطر قد يزيد عندما يكون مجتمع الصيادين من المهاجرين أو النازحين في الداخل. ولابد لأي تدخل من جانب القطاع في إدارة مخاطر الكوارث، أن يتبع نهج حقوق الإنسان.

عقد الإجتماع التشاورى للشرق الأدنى وشمال أفريقيا بشأن ضمان إستدامة المصايد الصغيرة: الجمع بين الصيد الرشيد والتنمية الإجتماعية فى مسقط بسلطنة عمان، فى المدة من 26-28 مارس/ آذار 2012. وحضره ممثلون عن الحكومات ومنظمات المجتمع المدنى من 17 بلدا. وتأكدت فى المشورة أهمية المصايد الصغيرة فى الإقليم كمساهم فى تخفيف وطأة الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوى، وتم الإتفاق على أن الخطوط التوجيهية الدولية للمصايد الصغيرة ستكون أداة هامة لضمان الحوكمة المستدامة للمصايد الصغيرة وتنميتها. ولوحظ أن المصايد الصغيرة الموجودة فى الإقليم تتسم بالتنوع الكبير فى ما بين البلدان والأقاليم الفرعية، فى ما يتعلق – مثلا بنوع العوامل الداخلة فيها وعدد هذه العوامل، وتركيبة الإنتاج والأسواق، وموارد هذا القطاع ووسائله. ويمر الكثيرمن البلدان بمرحلة انتقال فى الوقت الحاضر قد تكون لها توابعها فى المصايد الصغيرة. وهناك حاجة إلى تشجيع المصايد الصغيرة التى تمثل فى أغلب الأحيان قيما تقليدية وطريقة للحياة، وضمانا لحصوليها على الموارد اللازمة للمعيشة المستدامة. ولا شك أن الحوكمة المستدامة لهذا القطاع وتنميته تحتاج إلى جهود منسقة، مثل التنمية التنظيمية وتعزيز القدرات على كافة المستويات.

ISBN 978-92-5-107222-7 ISSN 2070-6987

9 789250 072227

I2720Bi/1/04.12